

أداة السلام الأفضل

النسخة الأولى | © ٢٠١٥

دليل مفتوح المصدر يقدم خطوات عملية لإدراج النساء من بناء السلام ومنظور النوع الاجتماعي بشكل فعال في الوساطة، ومنع الصراعات، وصنع السلام.

يساعد الدليل على تحويل عبارات جدول أعمال قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ وروحه إلى حقيقة واقعة.

شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني

شكر وتقدير

نوّد أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم لمراجعتهم البناءة للنص: السفير كاري أس، والسيد دانيال دي تورييس، والدكتور سيلا إلوورثي، والسيدة رايتشل جاسر، والسيدة ميليندا هولمز، وعضو مجلس الشيوخ موبينا جافر، والدكتور كاثلين كوناست، والسيد يوسف محمود، والدكتور جويس نوي، والبروفيسور جون باكر، والسيدة أنطونيا بوتز-برينتس، والدكتور غاي روزنبوم كومار، والسيدة جولين شومايكر، والسيدة ماريتا سورهايم-راينسفيك، والسفير دونالد ستاينبرغ، والسيدة تويجا تالفيتي، والسيد كالوم واتسون.

بالإضافة إلى ذلك، نوّد أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم لدعمهم، ومساهماتهم في التصميم والمحتوى، والمشاركة في المشاورات: السيدة رينا أميري، والدكتور فرجينيا بوفبي، والسيدة كايت بوكانون، والسيدة مايفك كابريرا باليزا، والسيد روبرت دان، والسفير تيوولد غبريمسكل ريدا، والسيدة دانيال غولديرغ، والسيدة أمل غوراني، والسيد ستيفن جاكسون، والسيدة لون جيسن، والسيد سايمون ماسون، والسيدة ساكوتتالا كاديرجامار، والسيدة كارين رايان، والسيدة إليزابيث شيبير، والسيدة ديوي سورالاغا، والسيدة ساني تيليمانز، والسيدة جينا توري، والسيدة نهلة فالجي، والسيدة تيريزا ويتفيلد.

كما نعرب عن خالص امتناننا لمركز كارتر وتحالف الشبكات العاملة على القرار رقم ١٣٢٥ (أوغندا) لدعمهما الرسمي لأداة السلام الأفضل، ونشكر المنظمات التالية على دعمها المستمر: كورديد، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، والوزارة الملكية النرويجية للشؤون الخارجية، والوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مبادرة السلام الأفضل

أطلقت شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني (ICAN) مبادرة السلام الأفضل في العام ٢٠١٤ بغرض وضع توجيهات عملية بشأن إدراج النساء من بناء السلام في عمليات صنع السلام والوساطة. وقد هدف المشروع من خلال الأبحاث وعقد الاجتماعات والمشاورات المتنوعة إلى تخطي مناقشة سبب أهمية الشمولية (inclusivity) للتساؤل عن كيفية تطبيقها - وكذلك تحديد العوائق القائمة في وجهها حالياً والاستراتيجيات الفعالة للتغلب عليها.

لمزيد من المعلومات حول مبادرة السلام الأفضل والموارد ذات الصلة بأداة السلام الأفضل، الرجاء زيارة موقع www.betterpeacetool.org ومتابعة وسم [#betterpeace](https://twitter.com/betterpeace) على وسائل التواصل الاجتماعي.

فريق المشروع

قام الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لشبكة العمل الدولية للمجتمع المدني سانام ناراجي-أندرليني بقيادة هذا المشروع. وقد اهتم بإدارة المشروع، والبحوث، ودعم الصياغة كل من مسؤولة البرنامج ستيفاني برايتسمان، ومسؤولة البرنامج السابقة مادلين كوك، والزميل الأعلى أندريا أو سويلياهاين. كما اهتم الرئيس التنفيذي لمجموعة دي آيتش أم الإعلامية ريفان سميث بالتصميم المعني بوسائل الإعلام.

أداة
السلام
الأفضل

المحتويات

٤

الملخص التنفيذي

٥

الباب الأول

دبلوماسية القرن الحادي والعشرين:

- تطوّر الدبلوماسية
- تغيير الأهداف المحددة للنساء
- مناقشة مسألة "كيفية" جعل عمليات السلام شمولية

١٣

الباب الثاني

أداة السلام الأفضل:

دليل عمليات السلام والمفاوضات الشمولية

١٤

القسم الأول

العوائق الشائعة والحلول المبتكرة: سوابق جديدة لصنع السلام الشمولي

- عمليات السلام كتغيير مجتمعي
- ستة عوائق شائعة وكيفية تخطيها
- ١. نحن نمثل الجميع.
- ٢. لا يستطيع الوسيط القيام بكل شيء.
- ٣. على أي حال، من هؤلاء النساء؟
- ٤. هذا لا يخص النساء.
- ٥. أنا هنا بفضل كفاءاتي.
- ٦. إقصاء النساء جزء من الثقافة.

٢٠

القسم الثاني

أربعة جوانب إرشادية من أجل سلام أفضل: خطوات استباقية لتحقيق الشمولية

- فهم سياق الوساطة
- منح الدعم السياسي للشمولية
- توفير الدعم التقني
- توفير الدعم اللوجستي والمالي

٢٤

خاتمة

تغيير الممارسات والنماذج

الأطر

الإطار ١. القيمة المضافة: المجتمع المدني في مفاوضات السلام

٨

الإطار ٢. ما يقلنه النساء: المشاركة وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥

١١

الإطار ٣. المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني الذي ينبغي تضمينه في الوساطة

١٧

الإطار ٤. الممارسات الجيدة لاختيار ممثلي المجتمع المدني

٣٣

الملحقات

الملحق الأول

قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن النساء، والسلام، والأمن

الملحق الثاني

الشركاء والمنظمات التي تمّت استشارتها

الملحق ٣

موارد مفيدة

المخلص التنفيذي

يتطلب انتشار الأطراف الفاعلة والتعقيد المتزايد للحروب المعاصرة مقاربات جديدة للوقاية منها وحلها. إدراج الأطراف الفاعلة المسلحة الحكومية وغير الحكومية في عملية السلام أمر ضروري، ولكنه لم يعد كافيًا إذا كان السلام المستدام هو الهدف المرجو.

حتى في السياقات الأكثر عنفًا، تتحلى مجموعة فرعية من المدنيين - من النساء غالبًا - بالشجاعة لتقف وترفع الصوت وتناضل من أجل تحقيق السلام في بلادها، مسلحة بقيمها ومعتقداتها. لا تمتلك المجموعات المماثلة استراتيجية لتغيير مواقفها الصامدة، ولكنها تتمتع بروؤية لمجتمعاتها متجذرة في العدالة الاجتماعية والمساواة. وفي الوقت عينه، تشكل هذه المجموعات مصدرًا هامًا للخبرة العملية عن الحياة في منطقة حرب ولمعرفة الحقائق على الأرض، بدءًا من التهديدات الأمنية الناشئة وصولًا إلى الوسائل الفعالة لمنع التطرف وصنع السلام. وتؤكد نتائج البحوث على مساهمات هذه المجموعات والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في بناء السلام.

ويتطلب ذلك ابتعادًا نموذجيًا عن النظرة الضيقة إلى مفاوضات السلام باعتبارها عمليات أمنية وسياسية، والاعتراف بدل ذلك بضرورة أن تكون عمليات مجتمعية شاملة. كما أنه يتطلب تغييرات في الممارسة العملية.

تناول أداة السلام الأفضل مسألة الكيفية من خلال تقديم إرشادات عملية لتحقيق الإدراج الفعال لمنظور النوع الاجتماعي والنساء من بناء السلام. يتناول الباب الأول تاريخ عملية صنع السلام وتطورها في العصر الحديث.

أما الباب الثاني، فيقدم أداة السلام الأفضل في قسمين: يتناول القسم الأول ستة عوائق شائعة تقف في وجه إشراك النساء من بناء السلام، بينما يقدم القسم الثاني إطارًا شاملًا رباعي الأجزاء، مع التركيز على التحولات المفاهيمية والدعم السياسي، والتقني، واللوجستي/المالي اللازم.



من هنّ النساء من بناء السلام؟

تشير عبارة النساء من بناء السلام إلى النساء الأفراد والمنظمات التي تقودها النساء والملتزمة باللاعنف؛ هؤلاء النساء يؤيدن محادثات السلام ويساندن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ويدافع البعض منهنّ عن العدالة، فيما يعمل البعض الآخر لمعالجة آثار الصراعات و/أو لتعزيز السلام من منظور النوع الاجتماعي. غالبًا ما يكنّ هؤلاء النساء أول من يدعو إلى محادثات السلام، ولكنهنّ يبقين مهمشات على الرغم من ذلك. (انظر الإطار ٣ بشأن المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني، صفحة ١٧).

الباب الأول دبلوماسية القرن الحادي والعشرين: من مشاركة السلطة إلى مشاركة المسؤولية

سانام ناراجي-أندرليني

على مرّ التاريخ، كانت المفاوضات حول الحرب والسلام عمليات محصورة إلى حدّ كبير بين أوساط الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية النخبوية. ومع ذلك، أدخلت العقود الماضية تغييرات كبيرة على الحروب وعمليات صنع السلام. وفي حين أنّ العدد الإجمالي للحروب - ولا سيما الحروب بين الدول - قد انخفض في العقد الماضي، تبقى الصراعات التي نشهدها أكثر تعقيداً من قبل. وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور صراعات داخل الدول وعابرة للحدود الوطنية على نحو متزايد^١.

يسود إرساء الديمقراطية أو تنويع للعنف بحكم الأمر الواقع، مع انتشار للجهات الفاعلة التي تضمّ قوات الأمن الدولية والقومية، والقوى الإقليمية مع قواها العاملة بالوكالة، والجماعات المسلحة المحلية غير التابعة للدولة، والجماعات المسلحة العابرة للحدود التي تجند عناصرها في بلد لتنتشرها في بلد آخر^٢. ويسعى كثيرون إلى تحقيق رؤيتهم الخاصة وجدول أعمالهم مع صلات ومساءلة قليلة أو معدومة أمام المجتمعات الشعبية. البعض من هذه الجهات الفاعلة جماعات شبه مجرمة ومؤسسات ذاتية التمويل تتاجر بالمخدرات، والأسلحة، والبشر، أو موارد مربحة أخرى؛ فيما البعض الآخر عبارة عن جماعات محلية من ميليشيات، أو عصابات، أو جماعات سياسية متشددة تستفيد من الفراغات الأمنية. وتقوم هذه الجماعات بضمان ولاء الأفراد من خلال الابتزاز، وتقديم الخدمات، والحماية. كما يؤمن الكثير منها بإيديولوجيات رجعية محددة تتعلق بالمرأة. فهي تعوق حصول النساء على التعليم والحياة العامة، وتفرض عقوبات صارمة عند حدوث أي تجاوزات، وتقمع النساء وتنتهك حقوقهنّ بشكل علني من خلال القيود القانونية والاعتداء الجسدي، مثل الرق الجنسي. وتصبح الصلات بين الجماعات المتمردة، والحركات المتطرفة، والجريمة المنظمة أيضاً عابرة للحدود الوطنية أكثر من ذي قبل من حيث السبب والنتيجة. كما يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً، لا سيما متى يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية.

إرساء الديمقراطية وتطور عملية صنع السلام

واستجابةً لهذه التطورات، وفي ظلّ غياب خدمات الدولة الفعالة أو في مواجهة دولة عدوانية (predator state) في كثير من الأحيان، ظهرت أيضاً الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة وغير المسلحة أو المجتمع المدني الناشط على المستوى المجتمعي، والوطني، والدولي واكتسبت زخماً. وبدءاً من الشبكات الدولية والإقليمية وصولاً إلى الحركات الجماهيرية الناشئة، بات المواطنون العاديون يتخذون موقفاً ضدّ العنف والقمع - وغالباً ما يكون قيامهم بذلك يمثل مخاطرة كبيرة^٣.

على مرّ ٢٥٠٠ عام، اتخذت النخبة العسكرية والسياسية - ومعظم أفرادها من الرجال - قرارات الحرب والسلام، ولكن مع تغيّر طبيعة الحرب، نحتاج إلى تغيير عملية صنع السلام أيضاً.

على مدى العقدين الماضيين، تطوّر مجال حلّ النزاعات وتحولها على مستوى البحوث والممارسة. وقد طوّرت المنظمات الحكومية - وغير الحكومية بشكل خاص - خبراتها في بناء السلام، والوساطة، وتسوية النزاعات، والعمل بحسب المسار الأول الدبلوماسي الرسمي، وكذلك بحسب المسار الثاني الرسمي بدرجة أقل (ولكن الحاسم بشكل متزايد)، والمبادرات التي تستند إلى المجتمع.

وثمة زيادة وتنويع أيضاً في الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة وحلّ النزاعات. فبينما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الداعمين الأساسيين للأطراف المتنازعة في خلال سنوات الحرب الباردة وكانا يتمتعان بالنفوذ الكافي لتعزيز السلام، ثمة اليوم منافسة بين الدول والمنظمات الإقليمية للمشاركة في الوساطة، واستضافة محادثات السلام، وكسب الامتنان على الجهود التي بذلتها. كما نجد أنه ثمة المزيد من الأفراد والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، بدءاً من الشركات ووصولاً إلى المنظمات الدينية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي تنشط وتشارك في الوساطة وحلّ النزاعات^٤.

وقد ظهرت أيضاً منظمات مستقلة غير عنيفة وموجهة نحو السلام على المستوى الوطني. ففي أمريكا اللاتينية، وبعد عقود من جماعات التحرير المسلحة، باتت الحركات الاجتماعية غير المسلحة في طليعة المطالبين بالعدالة والحقوق. وفي مختلف أنحاء أفريقيا، باتت شبكات السلام ومنظمات حلّ النزاعات تلعب دوراً رئيسياً في تخفيف العنف ومنعه. كما تمّ وضع مفهوم تحويل النزاع - أي القدرة على التعامل مع النزاعات بدون اللجوء إلى العنف - حيز التنفيذ بطرق متعددة. ففي جنوب أفريقيا وكينيا، تمّ تدريب هيئات السلام التي يقودها ممثلون مختلفون من السكان المحليين على تخفيف حدة التوتر والعنف^٥. وفي ليبيريا، وفر برنامج «أكواخ بالافا» PALAVA HUTS مساحة للنزاعات المحلية، بما في ذلك العنف المنزلي، ليتمّ بثها وحلها^٦. وفي السنغال، لعبت غرفة العمليات النسائية، بقيادة منظمة التضامن النسائي

١. ماري كالدور Mary Kaldor، حروب قديمة وجديدة: العنف المنظم في زمن عالمي "New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era" (مalden: Polity، ٢٠١٢، النسخة الثالثة)، البنك الدولي، تقرير التنمية الدولي للعام ٢٠١١ (العاصمة واشنطن: ٢٠١١).
٢. معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر الإرهاب العالمي للعام ٢٠١٤ (سيدني: ٢٠١٤)، مارتن غريفيث وتيريزا ويتفيلد Martin Griffiths and Teresa Whitfield، عشر أعوام على الوساطة: فرص صنع السلام وتحدياته "Mediation 10 Years" (مركز الحوار الإنساني ٢٠١٠).
٣. انظر ساره إ. ميندلسون Sarah E. Mendelson، لماذا تستهدف الحكومات المجتمع المدني وما هي الاستجابات المحتملة لذلك "Why Governments Target Civil Society and What Can Be Done About in Response"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (نيسان/أبريل ٢٠١٥).
٤. انظر بيتر والنسن وإيزاك سفانسن Peter Wallensteen and Isak Svensson، التفاوض من أجل السلام: الوساطة الدولية في الصراعات المسلحة "Talking Peace: International Mediation in Armed Conflicts"، صحيفة بحوث السلام (٢٠١٤)، الكتاب رقم ٥١، رقم ٢.
٥. انظر أندريس أودنديل Andries Odendaal، صلة وصل حاسمة: لجان السلام المحلية وصنع السلام على المستوى المحلي "A Crucial Link: Local Peace Committees and National Peacebuilding"، معهد السلام الأمريكي (٢٠١٢).
٦. انظر إيزيكيل باجييو Ezekiel Pajibo، آليات السلام التقليدية: حالة ليبيريا "Traditional Justice Mechanisms: The Liberian Case"، معهد الديمقراطية والنظم الانتخابية (ستوكهولم: ٢٠٠٨).

الأفريقية الإقليمية غير الحكومية، دورًا أساسيًا في الحد من العنف ذي الصلة بالانتخابات.^٧ وحتى وسط أعمال العنف في سوريا، تشارك منظمات السلام الوليدة في الوساطة المحلية وتقدم الدعم لضحايا الحرب، كما قامت بتطوير قدراتها لمنصرة القضايا دوليًا.^٨

على الرغم من أنّ لمنظمات المجتمع المدني موارد أقل وقد تبدو "ضعيفة" بحسب المفاهيم التقليدية للقوة الصلبة، فهي تبين مع ذلك قدرات كبيرة على استخدام القوة الناعمة. فهي تستطيع الوصول والانخراط مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية بدون القيود التي تواجهها الحكومات، ويعود الفضل في جزء من هذه القدرة إلى التكنولوجيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي. كما تستطيع أن تركز على بناء الثقة بين المجتمعات، وإيصال المعرفة والخبرات وتبادلها في مختلف المناطق، والتأثير على الخطابات، ودعم الاستراتيجيات الموجهة نحو إيجاد حلول. وفي ظل تزايد الخطاب المتطرف، تحافظ هذه المنظمات على مساحة للتعددية والتعايش وتساندها.

تطور الدبلوماسية: استجابات واقعية للحقائق الجديدة

وفي مواجهة هذه الحقائق، قام المجتمع الدبلوماسي الدولي بتكييف ممارساته أيضًا. وقد كان استعداد الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف المتزايد للاعتراف بالأطراف الفاعلة المسلحة وغير التابعة للدولة والمشاركة معها بشكل مباشر من التطورات الهامة في هذا المجال. ففي بداية تسعينيات القرن الماضي، شكلت التفاعلات مع الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة (مثل المقاومة الوطنية الموزمبيقية (رينامو) في موزمبيق، والجبهة الثورية الموحدة في سيراليون، أو جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتي في السلفادور) تحديًا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية القائمة في كل دولة. كان - وما زال - ثمة مخاوف في بعض الأوساط من أن الممارسات المماثلة تعترض المفهوم الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة، أي مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول. وقد كان ثمة مناقشات ومخاوف بشأن إضفاء الشرعية على هذه الجماعات أو التفاوض مع إرهابيين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من السياسات والعقوبات الصارمة لمكافحة الإرهاب في العقد الماضي، فازت البراغماتية في نهاية المطاف. وتقرّ الجهات الفاعلة رفيعة المستوى بأنه من أجل وضع حد للعنف في صراع داخلي مستمر، غالبًا ما لا يكون ثمة خيار سوى إشراك الجهات الفاعلة المسلحة - سواء كانت حكومية أو غير حكومية - وبما فيها تلك المدرجة على لائحة الإرهاب الدولية. وفي بعض الحالات، كان انتهاء الدعم السوفياتي وسحبته من الحركات المسلحة اليسارية الدافع وراء هذه الخطوة. وفي تسعينيات القرن الماضي على سبيل المثال، انضمت الجماعات المماثلة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى المفاوضات. كما لعبت المعايير العالمية لحقوق الإنسان دورًا هامًا هي الأخرى، وذلك من خلال توفير إطار يمكن فيه اعتبار مطالب ومظالم العديد من المجموعات غير التابعة للدولة كمطالب مشروعة، ولا سيما تلك التي تنافس على تقرير المصير.

وبالإضافة إلى إشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بدأ المجتمع الدولي أيضًا بتقديم الدعم الأساسي لمساعدة الأطراف الفاعلة على الأرض في المفاوضات. وتقوم الأمم المتحدة والعديد من الحكومات المشاركة في جهود الوساطة حاليًا بتقديم المساعدة التقنية، والضمانات الأمنية، والدعم اللوجستي وحتى المالي لتمكين الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة وتشجيعها على المشاركة في محادثات السلام، فالفائدة متبادلة. وحتى الجماعات غير التابعة للدولة، والتي قد لا تثق بطبيعتها بالأمم المتحدة كمنظمة قائمة في الدولة، تسعى إلى التعامل مع المبعوثين الأميين. ومع أنّ الأمر قد يبدو بديهيًا الآن، لكنّ واقع أن هذه الدول الأعضاء تسمح للمبعوثين الأميين بإشراك الجماعات المسلحة المعارضة غير التابعة للدولة بشكل تطوّرًا بالغ الأهمية، ولكنه حصل مؤخرًا.

إن التعاون المتنامي بين الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف من جهة، ومنظمات الوساطة وبناء السلام الدولية غير الحكومية من جهة أخرى، تطوّر حديث العهد أيضًا. وقد كان مركز كارتر من أولى المنظمات التي عملت في هذا المجال. وتدخل الأمم المتحدة وحكومات دول مثل النرويج، وفنلندا، وسويسرا، وغيرها، بانتظام في شراكات مع المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل مركز الحوار الإنساني، وسويس بيس، ومبادرة إدارة الأزمات. كما يسهل العديد من المنظمات الرائدة مثل المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (ACCORD)، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام (WANEP) في أفريقيا، وسيراباز (SERAPAZ) في أمريكا اللاتينية، إمكانية الوصول إلى الجماعات غير التابعة للدولة ويقوم بقيادة جهود المجتمع لبناء السلام.

أصبح من الواضح للمجتمع الدولي - بما فيه المبعوثين الأميين - أنّه من أجل تجنب الأخطاء غير المقصودة، يحتاج الوسطاء والأطراف المتفاوضة في عملية السلام إلى خبرة محددة في الموضوع أو السياق. فعندما يتم إبرام اتفاقيات يستحيل تنفيذها بسبب وقائع لوجستية (مثل أطر زمنية غير واقعية لنزع السلاح أو إقامة الانتخابات)، تصل العمليات إلى طريق مسدود أو تفشل.

ما زالت النساء اللواتي لم يحملن السلاح في سوريا قوة سلام ورمزًا للسلام؛ في حال لم يتم إشراك هؤلاء النساء وشخصيات أخرى من المجتمع المدني، لا أتوقع أن يتحقق السلام في وطني.

دكتور ريم تركماني،

متخصصة في الفيزياء الفلكية ومؤسسة شريكة لتبار بناء الدولة السورية

^٧ انظر غرفة العمليات النسائية "Women's Situation Room"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنوب ووسط أفريقيا، <http://www.unwomenwestandcentralafrica.com/womens-situation-room.html>.

^٨ انظر كريغ شارني Craig Charney، ربما يمكننا التوصل إلى حل: وجهات نظر سورية حول الصراع والمبادرة المحلية من أجل السلام والعدل والمصالحة "Maybe We Can Reach A Solution: Syrian Perspectives on the Conflict"، المركز السوري للعدالة والمحاسبة، <http://syrianperspectives2015.pressbooks.com/>، (٢٠١٥).

ومن أجل معالجة هذا الضعف، أنشأت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية في العام ٢٠٠٨ وحدة دعم الوساطة بهدف تعميق وتوسيع قدرات الأمم المتحدة على المشاركة في عمليات الوساطة. كما شكلت فريق استعداد من كبار مستشاري الوساطة لتسخير الخبرات الخارجية بشأن قضايا تكون عادة في صلب محادثات السلام، مثل تقاسم السلطة، والدستور، والأمن، والموارد. وبحلول العام ٢٠١١، تم توسيع الفريق ليشمل خبراء في تصميم عملية الوساطة، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، والشمولية (inclusivity).^٩

تطور معياري: الوقائع على الأرض تدفع بدعوة لإشراك المرأة

وقد شهد العقدان الماضيان أيضًا تقدمًا هامًا في مجال الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بالسلام والأمن. وكان اعتماد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٣٢٥ حول المرأة، والسلام، والأمن (والقرارات السبعة اللاحقة التي توظف جدول الأعمال، انظر الملحق الأول) من أكثر التطورات غير المسبوقة. انبثق جدول الأعمال هذا من ألفه إلى يائه من واقع تجارب المرأة بالعيش في الحرب والعمل من أجل السلام، وهو يعترف بدور المرأة ومساهماتها في صنع السلام والأمن، وحقها في إدراجها في المفاوضات المتعلقة بالحرب والسلام، وأهمية تلبية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال (أي التنبيه إلى النوع الاجتماعي) في جهود الإغاثة والإنعاش والجهود التالية للصراعات.

إذا كانت الحرب من صنع الرجال، دعوا السلام يكون صناعة المرأة.

أمال باشا، رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان وعضو مؤتمر الحوار الوطني اليمني (اليمن)

كانت مشاركة مجموعات من المجتمع المدني موجهة نحو السلام وتقودها النساء عاملاً محفزاً رئيسياً بالنسبة إلى مناصري القرار. وقد تم التعبير عن ذلك في الرسالة المركزية بالقول إن النساء يبنين السلام ويقدمن مساهمات حاسمة لمنع النزاعات وحلها. ولكن في العام ٢٠٠٠، قاوم مجلس الأمن الدولي استخدام مصطلح المجتمع المدني. ففي القرارات السابقة، كان النص يشير إلى "حل النزاعات الأصلية والمحلية" وإلى المرأة بشكل عام. وكان تطور المواقف والسياسات واضحاً في الطبيعة المتغيرة للمصطلحات المستعملة في القرارات اللاحقة. وبحلول العام ٢٠٠٨، ومع اعتماد القرار ١٨٢٠، لم يعترض أحد - حتى أشد المعارضين لجدول أعمال المجلس - على الإشارة إلى المجتمع المدني. وفي النصوص اللاحقة - ولا سيما القرارين ١٨٨٩ و ٢١٢٢ - أصبح ذكر المرأة في المجتمع المدني لغة قياسية.

غالبًا ما يُنظر إلى جدول الأعمال باعتباره يضم قضايا المرأة أو حقوق المرأة فحسب، ولكن على الرغم من ذلك، تكمن قوته في واقع أنه يطالب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية، ويدعوها رسمياً إلى الانخراط في جهود حل النزاعات والعمل مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. ومن خلال عدم فتح الباب للتدخلات العسكرية، يتحدى فكرة أن السلام حكر على الدولة. وبدلاً من ذلك، يخلق جدول الأعمال فرصة للمجتمع الدولي ليشارك بشكل مشروع الجهات الفاعلة الوطنية غير التابعة للدولة والتي تسعى إلى التغيير بدون استخدام السلاح. وهذه وسيلة لجعل مفاوضات السلام عملية مجتمعية بدلاً من أن تكون عملية سياسية تركز على الأمن.

عادةً ما تبين النساء من بناء السلام الوجه الإنساني للحرب. تتحدى النساء مفهومًا ضيقاً في غالب الأحيان يفيد بأنه ينبغي التفاوض على السلام في إطار عملية طلب تركيز اهتمام أكبر على نواحي الإغاثة، والإنعاش، والعدالة الاجتماعية. ففي الواقع، يمكن أن يبعد حضور النساء من بناء السلام المفاوضات عن المفاهيم المحددة لوقف الأعمال العدائية وتقاسم السلطة ليقربها من تقاسم مسؤولية الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة من الحرب من أجل بناء مستقبل أكثر شمولية وديمقراطية.

الإشراك على طاولة المفاوضات تمرين على الإشراك في السياق ما بعد الصراع. ويجب أن يبين هذا النموذج عمليات الإشراك ويقول لها بعد انتهاء المفاوضات.

فيرجينيا بوفيني،

كبيرة مستشاري معهد السلام الأمريكي

يتابع جدول أعمال القرار ١٣٢٥ تأثيره المحفّز. وقد صدرت قرارات مماثلة عن المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية. وبات لأكثر من خمسين بلداً الآن خطط عمل وطنية تفرض إشراك المرأة في العمليات ذات الصلة بصنع السلام والأمن. وفي حالات الصراع الكثيرة، شكلت النساء من بناء السلام قوة ضغط لوضع هذه الخطط، وسخرن جدول أعمال القرار ١٣٢٥ لدعم مطالبهنّ بإشراكهنّ في عمليات السلام والعمليات السياسية. لم يكتمل تنفيذ الخطط هذه بعد، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى نقص الموارد وضعف الإرادة السياسية. ولكن الخطط والجهود الأخرى الرامية إلى توطين جدول الأعمال توفر منبراً لتأصيل المعايير العالمية على المستويات الوطنية. كما مهّد جدول الأعمال الطريق نحو مناقشات حول الرجال، والسلام، والأمن والشباب، والسلام، والأمن على المستوى الدولي.

٩. للاطلاع على لائحة أعضاء فريق الاستعداد للعام ٢٠١٥ وسيرهم الذاتية الوجيزة، الرجاء زيارة الموقع <http://peacemaker.un.org/mediation-support/stand-by-team> من أجل الاطلاع على تقييم فريق الاستعداد حتى اليوم، انظر أنتجي هيربرغ Antje Herberg، وجون باكر John Packer، وميغال فاريللا Miguel Varela، سياق تطور فريق الاستعداد من خبراء الوساطة التابع للأمم المتحدة "The Evolution of the United Nations Standby Team of Mediation Experts in Context".
Peace My Way and mediatEUR (٢٠١٥).

اكتسب دعم الوساطة السلمية في النزاعات أيضًا تأييدًا قويًا في أوساط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٨٣/٦٥ (٢٠١١)، الذي شاركت كل من تركيا وفنلندا في رعايته. وقد دعا القرار أيضًا إلى مزيد من الشمولية (inclusivity) وإلى مشاركة المرأة على وجه التحديد. وتماشياً مع القرار والتطورات التشغيلية

في الواقع، لكل جماعة تم إقصاؤها أو إبعادها عن الميدان الكثير من القدرات، والحماس، والإيمان في تحقيق التغيير.

إسراق ثابت،
محاوية وناشطة في مجال حقوق المرأة (اليمن)

والمعيارية الأخرى، أصدرت الأمم المتحدة أول دليل توجيهات للوساطة الفعالة (٢٠١٢). وبناءً على مشاورات مع الوسطاء والممارسين في مختلف أنحاء العالم، توصلت الوثيقة إلى دروس رئيسية وأساليب للوساطة... من أجل عملية فعالة، على النحو التالي:^{١٠}

١. استعداد فريق الوساطة؛
٢. الحيادية تجاه الطرفين، ولكن ليس بالضرورة عدم الانحياز، ولا سيما إذا تعلق الأمر بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان؛
٣. الترابط والتنسيق بين مجموعة الأطراف المشاركة في جهود الوساطة؛
٤. موافقة الأطراف واستعدادها للتفاوض بحسن نية؛
٥. الملكية الوطنية للعملية، ونتائجها، وتنفيذ الاتفاقات؛
٦. الاتساق مع القوانين الدولية والأطر المعيارية؛
٧. إشراك شريحة واسعة من الأطراف المتنازعة وغيرها من أصحاب المصلحة؛
٨. اتفاقات سلام ذات جودة تحل الصراع وتهدف إلى منع ظهوره مجدداً في آنٍ معاً.

الإطار ١. القيمة المضافة:

النساء من بناء السلام والمجتمع المدني في مفاوضات السلام

تبين البحوث أنّ الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني قد ساهمت بما يلي في جهود الوساطة وصنع السلام:

- ✓ **تحسين صمود اتفاقات السلام.** يشير تحليل ٨٣ اتفاقات سلام بين العامين ١٩٨٩ و٢٠٠٤ إلى أنّ مشاركة المجتمع المدني تقلل من فرصة تراجع الأطراف عن تنفيذ الاتفاقات (وبالتالي يزيد من استدامة العمليات) بنسبة ٦٤٪.^{١١}
- ✓ **العمل كقريب شعبي.** يستطيع المجتمع المدني أن يضع الأحزاب السياسية في موضع المساءلة وأن يضغط عليها لتتوصل إلى اتفاق من خلال الرسائل والتعبئة، بدلا من استخدام تكتيكات تأخير أو اللجوء إلى العنف كاستراتيجية للتفاوض.
- ✓ **مراقبة العملية والاتفاقات وتعزيز الاقتناع الشعبي.** يراقب المجتمع المدني العملية برمتها وتنفيذ الاتفاق، كما يقوم بتوثيق المعلومات ونشرها إلى الجهات الدولية، وبخاصة إلى الجمهور. فمن خلال تمثيل مجموعة واسعة من المدنيين المتضررين من النزاع، يلعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في التأثير على الرأي العام لصالح هذه العملية ونتائجها أو ضدها.
- ✓ **طرح القضايا الحاسمة بالنسبة إلى الشعب على نطاق أوسع.** غالباً ما تركز الأطراف المتحاربة على احتياجاتها العاجلة الخاصة والوصول إلى السلطة. ويمكن للمجتمع المدني أن يحوّل مضمون المحادثات ليعالج الأسباب

١٠. انظر دليل الأمم المتحدة للوساطة الفعالة United Nations Guidance for Effective Mediation (٢٠١٢)، peacemaker.un.org.

١١. ديزيري نيلسن Désirée Nilsson، إرساء السلام: دور أطراف المجتمع المدني في اتفاقيات السلام والسلام المستدام "Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace". International Interactions (2009)، الجزء ٢٨: رقم ٢، صفحة ٢٤٢ إلى ٢٦٦.

الكامنة وراء الصراع ويعكس مصالح الشعب، وأولوياته، واهتماماته بشكل أفضل. ويمكن أن يعزز ذلك الملكية الوطنية والاعتناع، إذ يشعر الشعب أنه يشارك أكثر في تنفيذ الاتفاقية الموقعة والحفاظ عليها.

✓ **توفير فرص حلّ المشاكل والتوصّل إلى مقاربات جديدة.** عندما تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، تقوم في كثير من الأحيان بتطوير عمليات موازية أو عمليات تتبع المسار الثاني، مما يخلق فرصة اختبار أفكار جديدة، أو إجراء تحليل مشترك، أو المساهمة في إحداث تغييرات في الثقافة السياسية في كلا الجانبين.

✓ **تعزيز المزيد من التماسك الاجتماعي ونبذ العنف.** يساعد الإدراج واسع النطاق للمدنيين المتضررين من خلال تسهيل إشراك المجتمع المدني على تحقيق التماسك الاجتماعي، الذي يُعد عنصرًا هامًا لتحقيق السلام الدائم. كما أنه يحد من الدعم الشعبي لردود الفعل العنيفة إذا ما شعرت الجماعات أنها مستبعدة من العملية أو الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه.

✓ **توفير مدخلات ومعلومات تقنية حساسة.** غالبًا ما تتمتع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالخبرة في القضايا الحرجة (مثل احتياجات الضحايا، وتقاسم الموارد، والحقوق المدنية، وحقوق الإنسان) و/أو بالمعرفة المحلية الأساسية في العملية.

✓ **تقديم إسهامات جوهرية هامة لتحسين الحلول والنتائج.** تتمتع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضًا بمعرفة حول عمليات السلام السابقة التي اتبعت المسار الأول أو المسار الثاني. وعلى الرغم من أنّ الجهات الفاعلة السياسية قد تفتقر إلى هذه المعرفة، فمن الضروري أن تتحلى ديناميكية كل جولة من المحادثات وجوهرها بالمعرفة^{١٢}.

نطاق الشمولية (inclusivity): مفاهيم وتعريف

قد يكون الربط بين الإشراف وفعالية عمليات الوساطة أكثر مفهوم مبتكر أبرزته توجيهاً الأمم المتحدة. وفي حين تشير الأدلة النوعية والكمية إلى أنّ العمليات المشتركة، وبخاصة تلك التي تشمل المجتمع المدني، تولد نتائج أفضل وفرصة أكبر للنجاح، ما زال ثمة جدل، وشك، وخشية من الآثار العملية للشمولية بين أوساط خبراء الوساطة والتفاوض الدوليين.

ويرى البعض أنّ إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة يجعل العمليات فوضوية ومعقدة جدًّا، ولكنّ السوابق والبحوث تبين أنّ هذا المفهوم غير صحيح. على سبيل المثال، شارك ١٧ حزبًا وجماعة مسلحة في عملية السلام في بوروندي^{١٣}؛ بينما شاركت ثمانية أحزاب سياسية في العملية المماثلة في النيبال^{١٤}. وبالمثل، أسهم عدد من القيادات الدينية والمجتمعية في عملية السلام الصومالية^{١٥}.

ولكنّ الدعوات إلى الشمولية (inclusivity) كانت أيضًا مصدرًا للتوتر والارتباك. وبحكم التعريف، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة كلها باعتماد المفهوم واختياره بشكل جماعي. فمن جهة، تضمّ الشمولية مجموعة الجماعات المسلحة التي قد تكون نشطة في وضع الصراع، بما فيها تلك التي تصفها الأمم المتحدة أو دول فرادى بالإرهابية. وغالبًا ما يقول الوسطاء ذوو الخبرة إنهم بحاجة إلى فسحة للتواصل وإشراك الجهات الفاعلة كلها بدون قيود السياسة الدولية ليكونوا فعالين. على سبيل المثال، كان جيش الرب للمقاومة في أوغندا منبؤًا لوقت طويل، ولكن اعترف كل من الحكومة الأوغندية والمجتمع الدولي في نهاية المطاف بالحاجة إلى محاولة التواصل والوساطة معه^{١٦}. وبالمثل، ما زال يتمّ بذل جهود لإشراك طالبان في أفغانستان^{١٧}.

عندما يتحلى الوسطاء بإرادة إشراك وشمل النساء والمجتمع المدني، يجدون طريقة للقيام بذلك.

سانام ناراجي-أندرليني

المدير التنفيذي لشبكة العمل الدولية للمجتمع المدني

ومن جهة أخرى، يحتضن مفهوم الشمولية (inclusivity) كيانات المجتمع المدني غير التابعة للدولة وغير المسلحة والتي تنشط في مناطق النزاع، ولكن تكون عادة مهشمة. وتتراوح هذه الكيانات بين الأقليات، والنساء، والشباب، وغيرها من قطاعات المجتمع. وقد أظهر العقدان

١٢. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التأثير الإيجابي لمشاركة المرأة والمجتمع المدني، انظر ثانيا بافنهولز، Thania Paffenholz، محرر، المجتمع المدني وبناء السلام: تقييم نقدي "Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment" (بولدر: لين رينر، Lynne Rienner، Boulder: ٢٠١٠)؛ ألكسندر رامسبوتم وأشيم وينمان وأخيم Wennmann، Alexander Ramsbotham and Achim Wennmann، محرران، عمليات إضفاء الشرعية والسلام: من الإكراه إلى الموافقة "Conciliation Resources" (بولدر: لين رينر، Lynne Rienner، Boulder: ٢٠١٠)؛ هيثم الأمم المتحدة للمرأة: مشاركة المرأة في مفاوضات السلام: الصلة بين الوجود والنفوذ "Women Building Peace" (بولدر: لين رينر، Lynne Rienner، Boulder: ٢٠٠٧)؛ إيتراشونال أليرت والمبادرة من أجل الأمن الشمولي، الأمن الشمولي، السلام المستدام International Alert and Initiative for Inclusive Security، Inclusive Security، Sustainable Peace (العاصمة واشنطن، ٢٠٠٤).

١٣. انظر هنري بوشوف، والديمار فراي وجورج روتنباخ George Rautenbach، Waldemar Very، Henri Boshoff، عملية صنع السلام في بوروندي: من الحرب الأهلية إلى السلام المشروط "The Burundi Peace Process: From civil war to conditional peace" (بولدر: لين رينر، Lynne Rienner، Boulder: ٢٠١٢).

١٤. انظر أنريكو دانبروغيو Enrico D'Ambrogio، الأحزاب السياسية في النيبال والطريق الصعب نحو دستور جديد "Nepal's Political Parties And The Difficult Road Towards A New Constitution"، خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية (نشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

١٥. إبراهيم علي أمير أوك "Oker" Ibrahim Ali Amber، عمليات صنع السلام في المجتمعات في جنوب وسط الصومال "Community Peace Processes in south central Somalia"، Conciliation Resources (2010)، Accord 21.

١٦. انظر جونا ر. كوين Joanna R. Quinn، الوصول إلى السلام: التفاوض مع جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا "Getting to Peace: Negotiating with the LRA in Northern Uganda"، Human Rights Review (أذار/مارس ٢٠٠٩)، الجزء ١، رقم ١، صفحة ٥٥ إلى ٧١.

١٧. انظر شون كاين Sean Kane، التحدث مع طالبان: هل يجب أن يكون الدستور الأفغاني موضوع تفاوض؟ "Talking with the Taliban: Should the Afghan Constitution Be a Point of Negotiation"، تقرير خاص لمركز السلام الأمريكي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

الماضيان أنّ النساء يكنّ غالبًا جهات فاعلة وأصحاب مصلحة أساسيين في هذا المجال. قد تعمل البعض من هؤلاء النساء من خلال منظمات قائمة من قبل، بينما يظهر البعض الآخر من خلال التحركات الشعبية أو كأول المستجيبين في الأزمات الإنسانية، فينخرطن في الجهود المجتمعية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة.

تحدّث إلينا مانديلا في مجلس الأمن وقال إنّ الرجال غير مستعدين لإشراك النساء. كان يجلس في المساء [مع النساء] ويستمتع إليهنّ، ويقترح في الصباح [تقاطهنّ] كما لو كانت أفكاره، وكان الرجال يحبونها. وفي نهاية المطاف، قال [للرجال] إنّ هذه الأفكار هي نقاط النقاش التي طرحتها النساء، وليست أفكاره... هكذا نجح في إشراك النساء في الجولتين الأخيرتين.

– أنورول شاوردهاري
مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة

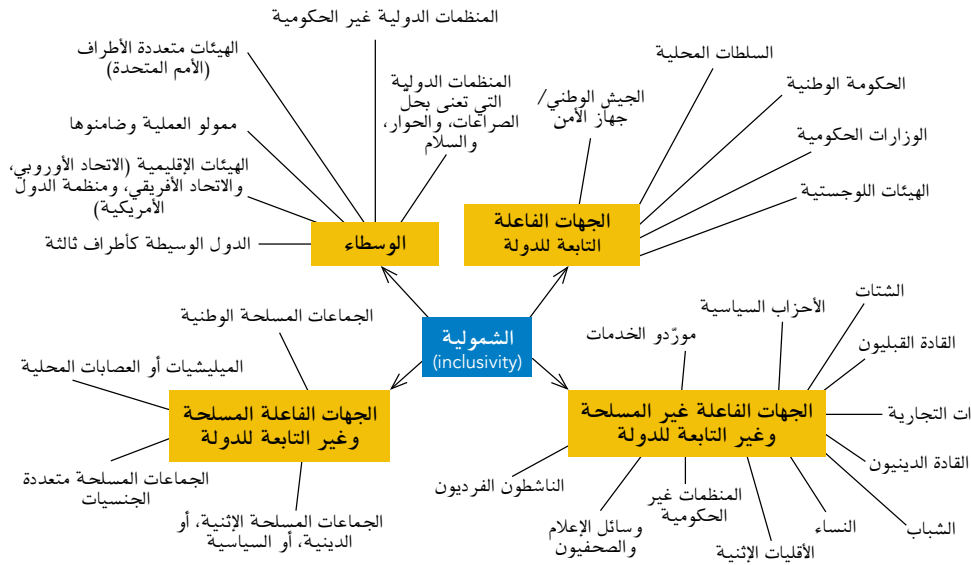
من الهيئات الحكومية وصولاً إلى الأحزاب السياسية ووكلائها، والزعماء التقليديين، ومجتمع الأعمال، وجماعات الشتات، والمنظمات التجارية والمهنية.

يمثّل الرسم البياني في الصفحة ٢١ تصويرًا جزئيًا للجهات الفاعلة المعنية، ويحدّد تفاصيل الوطاء المحتملين، والمفاوضين، والجماعات الأخرى التي ينبغي إشراكها.

في السنوات العشرين الماضية، حصل بعض التقدم بشأن إشراك الجهات الفاعلة غير المسلحة وغير التابعة للدولة. وفي تسعينيات القرن الماضي في غواتيمالا، قادت الكنيسة تشكيل منتدى للمجتمع المدني الذي جمع مجموعات السكان الأصليين، والمنظمات النسائية، وممثلي النقابات العمالية، وغيرها من الجماعات لإبلاغ محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والتأثير عليها.^{١٨} وفي الآونة الأخيرة، تضافرت جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات لتشمل القيادات الدينية والقبلية في محادثات السلام (كما في الصومال والعراق).

تصوير جزئي لمجموعة الجهات الفاعلة في عملية السلام الشمولية

© ٢٠١٥



أقرّت الجهات الدولية، بما فيها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، أيضًا بأهمية الشتات والأفراد والجماعات المنفية، ولا سيما في العراق، وأفغانستان، وليبيا، وسوريا. وبغض النظر عن مكانتهم في مجتمعاتهم، اعترف المجتمع الدولي بهم كقادة شرعيين وشخصيات معارضة لها الحق في المشاركة في عمليات السلام والعمليات الانتقالية.^{١٩}

ويعزّز التحليل الإحصائي الناشئ البيانات التجريبية^{٢٠} التي تشير إلى أنه ليس لإشراك المجتمع المدني في عمليات السلام أي تأثير سلبي ملحوظ على النتائج. ويمكنه في الواقع أن يقلل من فرص الفشل بنسبة تصل إلى ٥٠٪. وعلاوة على ذلك، يشير البحث النوعي إلى أنّ مشاركة المرأة

١٨. انظر من الحرب الأهلية إلى المجتمع المدني: الانتقال من الحرب إلى السلم في غواتيمالا وليبيريا "From Civil War to Civil Society: The Transition from War to Peace in Guatemala and Liberia"، البنك الدولي ومركز كارتر (حزيران/يونيو ١٩٩٧).
١٩. انظر أماندا روث "Amanda Roth دور الشتات في الصراعات" The Role of Diasporas in Conflict", Journal of International Affairs (ربيع-صيف ٢٠١٥)؛ ليزا لاسكو وبيتر هانتانيemi "Lisa Laasko and Petri Hautaniemi، الشتات، والتنمية، وضع السلام في القرن الأفريقي Diasporas, Development and Peacemaking in the Horn of Africa (لندن: Zed Books، ٢٠١٤).
٢٠. ديزيري نيلسن "Desirée Nilsson، إرساء السلام: دور أطراف المجتمع المدني في اتفاقيات السلام والسلام المستدام" (Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace"، تفاعلات دولية: البحوث التجريبية والنظرية في العلاقات الدولية International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations (٢٠١٢)، الجزء ٢٨، رقم ٢، صفحة ٢٤٢ إلى ٢٦٦.

القوية في عمليات السلام تؤثر على مضمون المحادثات ونوعيتها وتحسن من فرص التوصل إلى اتفاقات أكثر استدامة.^{٢١}

تغيير الأهداف المحددة للنساء

ومن المفارقة بإمكان أنه على الرغم من نشاط النساء في كل صراع، والأدلة التجريبية على مساهمتهن، والأطر المعيارية القوية الناتجة عن ذلك، تبقى النساء (وبخاصة النساء من بناء السلام) مُبعدات عن عمليات السلام إلى حدٍ كبير. تمثل النساء أكثر قطاع تحدث عنه المجتمع الدولي، ولكن أقل قطاع عمل من أجله.

يُكاد لا يتم أبداً إشراك النساء في المفاوضات كمجموعة من دون ضغط كبير على الوسطاء والمفاوضين؛ وفي المقابل، غالباً ما يتم إشراك جماعات المجتمع المدني الأخرى عمدًا، كما في حال الجماعات الدينية مثلًا عندما يتم إشراك النساء كجماعة منظمة ويتم إعطاؤهن فرصة للتأثير على عملية التفاوض، نجدهن يظنّ بنودًا هامة على جدول الأعمال، بنودًا لا تقتصر على قضايا النوع الاجتماعي والمرأة. وعلاوة على ذلك، لم يتم يومًا إظهار أي مساهمة سلبية للنساء في المفاوضات.

ثانيا بافنهولز عن توسيع المشاركة
مشروع في معهد الدراسات العليا في جنيف

غالبًا ما يدفع ذكر إشراك المرأة في عمليات السلام صنّاع السياسة الدوليين إلى طرح أسئلة نادرًا ما تُطرح بشأن المشاركين الآخرين المحتملين أو الفعليين. فالنساء متهمة بأنهنّ نخويات أو من القاعدة الشعبية. يتم التشكيك في مؤهلاتهنّ ومكانتهنّ في مجتمعاتهنّ، وثمة شكوك بشأن قيمتهنّ المضافة أو الأدلة على مساهمتهنّ. وفي بعض الحالات، تطلب الجهات الفاعلة الدولية بمطالب غير عادية لإشراك النساء صانعات السلام. على سبيل المثال، في خلال المحادثات السورية في مؤتمر جنيف ٢ في العام ٢٠١٤، سأل مبعوث رفيع المستوى إذا كانت النساء السوريات يستطعن إيقاف الجماعات المتطرفة العنيفة (كوسيلة لإظهار مؤهلاتهنّ)، وهذا إنجاز لم تتمكن أي حكومة من تحقيقه حتى الآن.^{٢٢}

ثمة أيضًا سوء فهم مستمر مفاده أنّ المنظمات غير الحكومية الغربية تقود مطلب إشراك المرأة وأنّ الإطار المعياري متجذّر في المثل وليس في الواقع. وتضاف إلى ذلك افتراضات تكون غالبًا خاطئة بشأن دور المرأة وقوتها في سياقات ثقافية محددة. على سبيل المثال، عندما أُثيرت مسألة مشاركة المرأة الصومالية في العملية الانتقالية في العام ٢٠١١، ادعى العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي أنّ للصومال ثقافة محافظة ليس للنساء فيها أي سلطة أو نفوذ. ولكنّ النساء الصوماليات كنّ يتفاوضن مع تنظيم الشباب على إطلاق سراح الرهائن، وفتح المطار، وتوفير المساعدات الطبية والإنسانية.^{٢٣} وقد ساعدتهنّ مكانتهنّ في مجتمعاتهنّ وعشائرنّ على التفاوض مع أمراء الحرب، وإنشاء مخيمات لتسريح أفراد الميليشيات وإدارتها، والضغط على الشيوخ المحليين للتدخل.^{٢٤} ويحصل أمر مماثل في أفغانستان، إذ تتفاوض النساء بشكل منتظم مع حركة طالبان أو يشاركن في العمليات السياسية محليًا. ومع ذلك، تتابع الجهات الفاعلة الدولية الادعاء بأنّ حركة طالبان لا تقبل التحدث مع النساء.

لا يسعنا القول إنه ما من نساء قادرات. ثمة الكثير من النساء القادرات، ولا يمكننا إقصاء أكثر من نصف السكان من عملية اتخاذ القرارات.

بيتي أو غوارو، (جنوب السودان) عضو في فريق الوساطة بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية

الإطار ٣. ما يقلنه النساء: المشاركة وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥

مقتطفات من النتائج الرئيسية^{٢٥}

١. ما زال العديد من الحكومات، وموظفي الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني يجهل جدول أعمال قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ أو يسيئ فهمه.

٢. لا يقوم كل من الحكومات والوسطاء الدوليين بعمله. إشراك آراء المرأة ليس جزءًا من إجراءات تشغيلية معيارية للحكومات أو الوسطاء في عمليات السلام.

٢١. انظر أوريلي، وسويلياهاين، وبافنهولز، وReilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz "Reimagining Peacemaking"، مركز السلام الدولي (حزيران/يونيو ٢٠١٥)؛ انظر أيضًا ثانيا بافنهولز، Thania Paffenholz، نتائج مشاريع المشاركة الأوسع والمجتمع المدني وبناء السلام في ما يخص النساء والنوع الاجتماعي "Results on Women and Gender from the 'Broader Participation' and 'Civil Society And Peacebuilding' Projects"، جنيف: مركز دراسة الصراعات والتنمية وبناء السلام في معهد الدراسات العليا الدولية والتنمية وبناء السلام، ٢٠١١.

٢٢. كان الكاتب حاضرًا في خلال المحادثات بين ناشطات سوريات في مجال السلام ومبعوث حكومي رفيع المستوى، جنيف، سويسرا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٣. تمّ طرح هذه النقطة في خلال محادثات بين قائدات صوماليات في اجتماع مع الكاتب باستضافة الأمم المتحدة (نبروي: ٢٠١١).

٢٤. انظر فايزا جاما Faiza Jama، النساء الصوماليات وبناء السلام "Accord"، (2010)، Conciliation Resources، Somali Women and Peacebuilding، ٢١؛ هدى إبراهيم Hudda Ibrahim، النساء الصوماليات يعملن من أجل السلام "Somali Women Mobilizing for Peace"، Somali Current (٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

٢٥. سانام أندريني وجون تيرمان Sanam Anderlini and John Tirman، ما يقلنه النساء: المشاركة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، تقييم دراسة حال "What the Women Say: Participation and UNSCR 1325, A Case Study"، Assessment، مركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا/شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣. ما تزال الصدفية، وليس المنهج، الدافع وراء التدخلات التي تدعم مشاركة المرأة.

٤. لا تطبق الجهات المانحة مواعظها. ثمة اختلاف بين سياساتها بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ من جهة، وبين إجراءاتها، وبرامج مساعداتها، وتدخلاتها الدبلوماسية في حالات النزاع من جهة أخرى.

٥. ما زالت المشاركة في المحادثات تستند على معيار السؤالين: «من أنت؟ هل لديك جيش؟» يبدو أنّ النساء غير مؤهلات للمشاركة إلا إذا كنّ في الوقت عينه قائدات بارزات تتمتع بالخبرة في المفاوضات رفيعة المستوى وناشطات على مستوى القاعدة مع جمهور كبير من المناصرين. وحتى إذا تحقق ذلك، ما من ضمانات. أمّا مؤهلات الجهات الفاعلة المسلحة، فتختصر بقدرتها على إشاعة العنف.

٦. محادثات السلام لا تسعى إلى تحقيق سلام شامل. بدلاً من ذلك، تميل إلى التركيز على وقف إطلاق النار، والترتيبات السياسية، وإدارة الصراع بما يناسب النخبة السياسية.

٧. تناصر حكومات وجهات فاعلة دولية عدّة اهتمامات المرأة، ولكنها لا تدعمها في التدخلات الرئيسية.

٨. لا يرتبط بناء القدرات مباشرة بقضايا السلام والأمن بالنسبة إلى المرأة. وحتى في الحالات التي يتمّ فيها منح تدريبات للنساء، لا يتمّ غالباً تحضيرهنّ على نحو كافٍ لمعالجة العديد من القضايا الرئيسية المطروحة، مثل الحكم وتقسيم السلطة.

مناقشة مسألة «كيفية» جعل عمليات السلام شمولية

على الرغم من التطور الكبير لممارسات الوساطة وحلّ النزاعات، وكذلك لتفاهات المعيارية بشأن إشراك النساء على أعلى المستويات، ما زالت مقاومة إشراك النساء وسوء فهمه عاملين سائدين في الكثير من عمليات السلام الرسمية. ويتمّ إقصاء معظم النساء من بناء السلام عن عمليات السلام التي ستحدد مستقبل بلادهنّ، فيجدن أنفسهنّ بمواجهة عوائق تمنع دخولهنّ، على غرار غياب الإرادة السياسية لدى الوسطاء والأطراف الثالثة المتفاوضة، كما يواجهن مستوى أصعب من الأسئلة حول شرعيتهنّ وخبرتهنّ أو ممارساتهنّ المخصصة.

وإدراكاً لذلك، جمعت شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني والمنظمات الشريكة^{٢٦} المجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الدولية في حزيران/يونيو ٢٠١٤ في ندوة بعنوان «التفاوض على سلام أفضل». وقد تجاوزت الندوة مسألة سبب أهمية الشمولية (inclusivity) لتتساءل عن كيفية ممارستها. وقد ناقش المشاركون التحديات المشتركة القائمة أمام الإشراك والحلول الممكنة لهذه التحديات فيما تظهر في الوقت الفعلي.

بناءً على ندوات، ومشاورات إقليمية، ومقابلات لاحقة لمبادرة السلام الأفضل، تتناول أداة السلام الأفضل الواردة في الباب الثاني ستة عوائق مشتركة أمام الإشراك (القسم الأول)، وتوفر إطاراً بسيطاً ولكن شاملاً لضمان إشراك منهجي وأكثر تنظيماً للنساء من بناء السلام ومنظورات النوع الاجتماعي في عمليات الوساطة وصنع السلام (القسم الثاني).

من هنّ النساء من بناء السلام؟

تشير عبارة النساء من بناء السلام إلى النساء الأفراد والمنظمات التي تقودها النساء والملتزمة باللاعنف؛ هؤلاء النساء يؤيّدن محادثات السلام ويساندن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ويدافع البعض منهنّ عن العدالة، فيما يعمل البعض الآخر لمعالجة آثار الصراعات و/أو لتعزيز السلام من منظور النوع الاجتماعي. غالباً ما يكتنّ هؤلاء النساء أوّل من يدعو إلى محادثات السلام، ولكنهنّ ما زلن مهمشات على الرغم من ذلك. (انظر الإطار ٣ بشأن المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني، صفحة ١٧).

٢٦. هيئة المرأة التابعة للأمم المتحدة، ومعهد السلام الأمريكي، ومعهد الأمن الشامل، وهيئة المرأة في الأمن الدولي، ومبادرة إدارة الأزمات، واتحاد أئينا، والشبكة العالمية للنساء من بناء السلام، وسويس بيس.

الباب الثاني أداة السلام الأفضل: دليل عمليات السلام والمفاوضات الشمولية

ثمة قدر كبير من الأسبقية في ما يتعلق بالتوعية وإشراك النساء من بناء السلام في الوساطة. وللأسف، غالبًا ما تكون الإجراءات مخصصة؛ قد يتم توفير التمويل، ولكن ليس الدعم اللوجستي، أو يكون ثمة دعم خطابي لإشراك المرأة بدون أي دعم فني أو مالي له. وفي أغلب الأحيان، يكون ثمة غياب على مستوى تحديد مكانة الجهات الفاعلة في مجال السلام ومعالجة مفهوم السلام الذي يتم إنشاؤه في خلال العملية. تقدم أداة السلام الأفضل إطارًا بسيطًا لتجنب الممارسات المخصصة، وتشجيع مقاربة منتظمة وشاملة في كل مراحل عمليات السلام، وتحسين ممارسة صنع السلام والوساطة.

ما هي أداة السلام الأفضل؟

أداة السلام الأفضل دليل مفتوح المصدر للمساعدة على تحسين الوساطة، مع التركيز على الإشراك المنتظم والمنظم لـ:

• منظمات المجتمع المدني غير العنيفة والمؤيدة للسلام والمساواة - وبخاصة النساء من بناء السلام؛

• وجهات النظر بحسب النوع الاجتماعي بشأن القضايا الموضوعية الخاصة بمحادثات السلام.

ما من مقاربة واحدة تناسب الجميع. بدلاً من ذلك، تسلط الأداة الضوء على المكونات الضرورية التي يجب أن تتكيف مع كل بيئة لضمان عملية فعالة.

لمن الأداة مناسبة؟

تناسب الأداة في المقام الأول الحكومات عندما تكون أطراف ثالثة، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والأطراف المتفاوضة، والجهات الأخرى الملتزمة بما يلي:

1. التوسط في صراع أو أزمة؛
2. دعم وساطة، أو تمويلها، أو الموافقة عليها؛
3. المساهمة في التوصل إلى حل مستدام للنزاع، والتخفيف من مخاطر عملية متصدعة قد تؤدي إلى تجدد العنف أو ازدياده؛
4. تنفيذ قرار الجمعية العمومية بشأن الوساطة السلمية في النزاعات؛
5. تنفيذ جدول الأعمال الخاص بالمرأة، والسلام، والأمن (قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات ذات الصلة)؛
6. مناصرة و/أو مراقبة إشراك جماعات المجتمع المدني في عمليات السلام وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

ما أهمية الشمولية (inclusivity)؟

يساهم إشراك المجتمع المدني في شرعية عمليات السلام واستدامتها من خلال:

- زيادة اقتناع الشعب بهذه العملية والملكية الوطنية لها والحد من محاولات إفشال العملية على يد الفئات المستبعدة؛
- مساءلة الأطراف المتفاوضة المتحاربة من أجل تحقيق توازن أفضل بين تقاسم السلطة والمسؤولية عن مستقبل مجتمعاتها؛
- التشجيع على التحلي بإرادة سياسية أكبر بين الأطراف المتحاربة من أجل إنهاء العنف وحل النزاعات سلمياً؛
- معالجة القضايا الإنسانية وقضايا الأمن البشري الحرجة؛
- توفير فرص بديلة لحل المشاكل؛
- توسيع فهمنا الجماعي لمفاهيم السلام وممارسته ودمج حكمة بناء السلام؛
- زيادة احتمال الالتزام بتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

القسم الأول العوائق الشائعة والحلول المبتكرة: سوابق جديدة لصنع السلام الشمولي

عمليات السلام كتغيير مجتمعي

رَكَزَت عمليات السلام والتحول السياسي منذ فترة طويلة على إنهاء العنف وحلّ النزاع المسلح. ولكنّ هذه العمليات توقّر أيضًا فرصًا ضرورية لتحويل الدول المتضررة من الصراع أو الأزمة. وتستطيع هذه العمليات - وينبغي بها - أن تؤدي إلى مؤسسات جديدة، وإصلاح دستوري، ونظم عدالة محدّثة، وبنى جديدة للسلطة، وعلاقات بين المجتمعات تعالج أسباب النزاع الجذرية وأثاره. وفيما تطالب الحركات المدنية في مختلف أنحاء العالم بالمزيد من المشاركة في الحكم، نجد أيضًا مطالبات متزايدة بتجاوز الأهداف القصيرة الأجل لعمليات السلام - مثل إنهاء العنف - لتحقيق الأهداف طويلة الأجل، مثل السلام المستدام والتحول الاجتماعي.

تريد النساء على طاولة المفاوضات لأنهنّ يثرن قضايا النوع الاجتماعي والقضايا الإثنية ويناقشن مسألة الحكم والاهتمامات الاجتماعية. النساء يبقين المفاوضين والمنفذين صادقين.

السفير دون شتاينبرغ،

الرئيس التنفيذي لمنظمة تعليم العالم والمبعوث الأمريكي السابق إلى أنغولا

إشراك النساء من بناء السلام في عمليات السلام خطوة حاسمة للوصول إلى مقاربة تحويلية لعملية بناء السلام. ولكنّه يبقى خطوة بعيدة المنال بسبب الحواجز المحددة أدناه. وتقتصر أداة السلام الأفضل لخطوات للتغلب على العوائق الستة التالية القائمة أمام إشراك النساء:

العوائق الأول: نحن نمثل الجميع. لا تقبل أطراف النزاع بانضمام النساء إلى طاولة المفاوضات.

العوائق الثاني: لا يستطيع الوسيط القيام بكلّ شيء، أو لا يعتبر إشراك المرأة أولوية.

العوائق الثالث: على أي حال، من هؤلاء النساء؟ التشكيك في شرعية النساء من بناء السلام.

العوائق الرابع: هذا لا يخصّ النساء. القضايا العسكرية والأمنية "تقنية" وغير ذات صلة" للمجتمع المدني.

العوائق الخامس: أنا هنا بفضل كفاءاتي. عندما تقول المندوبات: نحن لا نمثّل النساء.

العوائق السادس: إقصاء النساء جزء من الثقافة و"طاولة السلام ليست المكان المناسب للتعامل مع موضوع المساواة على أساس النوع الاجتماعي".

تظهر هذه العوائق في كلّ من مراحل عملية السلام - المبينة إلى اليمين - وعبر مختلف مجالات مواضيع المفاوضات.



العائق الأول:

"نحن نمثل الجميع"

لا تقبل أطراف النزاع بانضمام النساء إلى طاولة المفاوضات.

تبين الخبرة والبحوث أنّ الأطراف المتحاربة تقبل التفاعل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما الشيوخ والزعماء الدينيين. ولكنّ مسألة التعامل مع النساء تواجه مقاومة كبيرة في معظم السياقات. وفي حين أنّ الأطراف قد تزعم أنّ إقصاء النساء مسألة ثقافية، تشير البيانات إلى أنّ الموضوع عالمي وغالبًا ما يكون غارقًا في معايير تمييز على أساس النوع الاجتماعي. وتتراوح الأعداء لاستبعاد النساء بين لسن مؤهلات لذلك إلى من غير الأمن لهنّ أن يتنقلن - حتى في حالة النساء اللواتي يعشن في مناطق حرب.

كيفية التغلب على هذا العائق:

1. إظهار إشراك النساء كمسألة مفيدة لمصالح الأطراف المتحاربة، إذ أنه (أ) يزيد من شرعيتها من خلال إظهار اهتمامها بمناصريها، و(ب) يبلغ جوهر المفاوضات ويحسن فهمها للقضايا التي تؤثر على الناس العاديين.
2. تشجيع الأطراف على تعيين نساء يتمتعن بالخبرة الفنية وبعلاقات قوية مع النساء من بناء السلام.
3. تقديم أوراق إعلامية تميّز على أساس النوع الاجتماعي حول موضوعات جدول الأعمال، بحيث يتمكن المندوبون جميعهم من فهم كيفية تأثير النساء والرجال بالحرب وردّة فعلهم عليها.
4. تشجيع إشراك النساء البرلمانيات أو النساء من هياكل الحكم الأخرى.
5. تقديم حوافز إيجابية، مثل المقاعد الإضافية، إلى الأطراف التي تشرك مجموعة كبيرة من النساء.
6. تحديد حصة دنيا للنساء؛ إذا لم يتمّ تعيين أي امرأة، تبقى هذه المقاعد شاغرة.
7. تسهيل التفاعل بين النساء من بناء السلام وأطراف النزاع لتسليط الضوء على القضايا التي تؤثر على مجتمعاتهن وعملهنّ من أجل تحقيق السلام.
8. عندما يتمّ إشراك المرأة في الوفود، إشراكهنّ على حدة لتقديم الدعم الفني وتعريفهنّ إلى النساء من بناء السلام.
9. تشجيع المبعوثين على تشكيل فرق من الخبراء بالنوع الاجتماعي لدعم القيادات النسائية المحلية من أجل توعية الوسطاء وفرقهم وتقديم المشورة لهم.

في كولومبيا، تمّ تعيين سيدتين في اللجنة الحكومية بفضل خبرتهما التقنية والمعرفة التي تتحلان بها؛ وفي الوقت عينه، كانتا منفتحتين للتعامل مع النساء من بناء السلام. وفي مختلف مراحل العملية الكولومبية، شجعت الصلات بين عمليات المسار الأول والمسار الثاني تأثير المرأة بشكل يتجاوز طاولة المفاوضات. ففي العام ٢٠١٣ على سبيل المثال، اجتمعت ٤٤٩ امرأة في قمة المرأة والسلام وأصدرت ستة مقترحات لتنفيذ اتفاقية السلام، وقد تمّ تقديمها في وقت لاحق إلى المجموعات التفاوضية.

العائق الثاني:

"لا يستطيع الوسيط القيام بكلّ شيء، أو لا يعتبر إشراك المرأة أولوية."

بالنظر إلى الحاجة الملحة لوضع حدّ للعنف، يفترض الوسطاء غالبًا أنّ المرأة ليست ذات صلة مباشرة في المراحل الأولى من الوساطة. ويخشى البعض أنّ يعقّد إشراك المرأة العملية الدقيقة أو يزيد الحمل على طاولة المفاوضات، مما يزيد من خطر الفشل. ولكن حتى عندما يحبّد الوسيط الإشراك، فهو ليس إلهًا ولا ينجح دائمًا في إقناع الأطراف بإشراك المرأة. ولكنّ الأبحاث تبين أنّ إشراك المرأة هدف جدير. وفي كثير من الحالات، كانت النساء لاعبات رئيسيات في التوصل إلى وقف إطلاق النار وإقامة بيئة ملائمة للمحادثات للمضي قدمًا.

كيفية التغلب على هذا العائق:

1. عند تعيين مبعوث أو وسيط، ينبغي التأكد من أنّ تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ ضمن صلاحياته.
 2. التواصل مع الجهات الفاعلة كأطراف ثالثة وملتزمة بإشراك النساء (مثل مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن)، والحصول على دعمها ل:
- رفع نسبة الإشراك بشكل غير رسمي مع الوسيط الذي يشير إلى التزامات معيارية، وأثر المرأة الإيجابي على الفعالية، وخبرتها في عمليات الوساطة في مواقع أخرى.
 - تسهيل أو عقد اجتماعات بين النساء من بناء السلام والمبعوث، مما يشجّع على التفاعلات المنتظمة منذ بداية العملية.

- الطلب رسميًا من المبعوث أن يقدم تقريرًا عن تفاعلاته مع الجماعات النسائية.
- ضمان أن يشتمل فريق الوساطة على مستشار خبير في مسألة النوع الاجتماعي/الإشراك منذ البداية، وذلك من خلال تمويل التعيين ومراقبته.
- 3. استدعاء المبعوثين السابقين الذين قاموا بإشراك المرأة وتوفير نماذج عن كيفية تحقيق الشمولية (inclusivity).
- 4. تقديم أمثلة وأقوال منقولة عن الوسطاء والمبعوثين الآخرين بشأن الفوائد والخبرات الإيجابية المتأتية عن إشراك النساء من بناء السلام في العمليات.
- 5. تقديم عينات عن اللغة التي تميّز بين الرجال والنساء من اتفاقات قائمة متعلقة بموضوعات مختلفة.
- 6. استشارة المنظمات الدولية التي تتمتع بالخبرة في قضايا النساء، والسلام، والأمن والتشاور مع نساء محليات من بناء السلام بشأن أفضل السبل لتوفير الدعم لهنّ.

في العام ٢٠١٤، أطلقت مبعوث الأمم المتحدة الخاص آنذاك، ماري روبنسون، منصة المرأة في منطقة البحيرات العظمى من أجل إطار السلام والأمن والتعاون، وذلك بهدف تعزيز دور المرأة في تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتقوم المنصة بتمويل النساء من بناء السلام وتربطهنّ بلجان التنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي - والتي تستبعد النساء من عضويتها الرسمية إلى حدّ كبير.

العائق الثالث:

"على أي حال، من هؤلاء النساء؟" التشكيك في شرعية النساء من بناء السلام.

التشكيك في شرعية مجموعة أو أفراد وسيلة مؤكدة لاستبعادهم من عملية الوساطة. ومتى يتعلق الأمر بإشراك النساء، يتم طرح مسألة "الشرعية" هذه في أغلب الأحيان. ويتم تأطير النساء كشعبيات جدًا أو "نخبويات جدًا" - مما يجعلهنّ بالتالي مفتقرات إلى المصداقية والمؤهلات للمشاركة في محادثات السلام. وفي الوقت عينه، من المرجح أكثر أن يتم إشراك جماعات المجتمع المدني الأخرى، مثل الزعماء الدينيين أو الشيوخ، بدون أن يواجهوا عقبات التأهل هذه.

ولكن نادرًا ما يتمّ التشكيك في شرعية الجماعات التي تحمل السلاح وتستخدم العنف؛ وبما أنها قادرة على إفساد العملية من خلال القوة، تتم دعوتها للمشاركة بدون أيّ سؤال في غالبية الأحيان. ولكن هذا الكيل بمكيالين قد يحفز العنف من خلال مكافأة مرتكبي الصراعات بمقعد على الطاولة، في حين يتمّ تجاهل النساء من بناء السلام والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني الملتزمة بحل النزاعات اللاعنفي.

كيفية التغلب على هذا العائق:

1. إجراء بحوث بشأن تاريخ قيادة النساء من أجل السلام في خلال النزاع، وتعبئتهنّ في الماضي ومكاسبهنّ، وعملهنّ في صنع السلام، والوساطة، ومفاوضات وقف إطلاق النار، وأشكال التغيير الاجتماعي والثقافي.
2. رفض الحجج التي تدّعي أنّ النساء "نخبويات جدًا"، أو "شعبيات جدًا"، أو غير مؤهلات من خلال التفكير في مؤهلات الرجال المشاركين والتشكيك فيها.
3. اقتراح صيغة لعملية "شاملة بما يكفي"، مع معايير لإشراك المجتمع المدني استنادًا إلى القيم الأساسية، والكفاءات، والمناصرين. (انظر الإطار ٣ بشأن المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني).
4. دعم جهود المرأة لإجراء مشاورات شعبية من أجل وضع بيان مشترك للعملية وعمليات انتخاب أو اختيار موافق عليها لتمثيلهنّ.

على الرغم من أنّ المرأة قد لعبت أدوار بارزة في التفاوض على عمليات وقف إطلاق نار محلية في سوريا، تمّ استبعادها إلى حدّ كبير من محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة في جنيف في مطلع العام ٢٠١٤. وفي ذلك الوقت، حشدت الأطراف الثالثة الحكومية الداعمة نفوذها السياسي لتأمين لقاء بين النساء من بناء السلام ومبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا. ومع أنّ ممثلات النساء لم ينضممن إلى جولة المحادثات تلك، فقد استفدن من هذا الانخراط المبكر في العملية الرسمية. وقد حفّز الضغط الخارجي لإشراك المرأة تفاعلًا أكثر انتظامًا: وبات وصول ممثلي المسار الأول إلى النساء السوريات اليوم أكثر شمولًا مما كان عليه في عمليات الوساطة الرسمية الأخرى.

الإطار ٣. المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني الذي ينبغي تضمينه في الوساطة

في حالات الصراع، ثمة جماعات قديمة وجديدة من المجتمع المدني. ومن أجل إدراجها في الوساطة، نحتاج إلى مجموعة من المعايير لتحديد منظمات المجتمع المدني التي قد تسهم في محادثات السلام. وقد تم استمداد المعايير النموذجية التالية من المشاورات مع خبراء في الوساطة الدولية ودعاة سلام من مختلف أنحاء العالم.

القيم الأساسية والالتزام بما يلي:

- اللاعنف والحلّ السلمي للنزاعات؛
- حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسلام؛
- مراعاة فروقات النوع الاجتماعي في قضايا الأمن والحكم؛
- الاستقلال السياسي و/أو عدم المناصرة الحزبية؛
- تمثيل/إدراج قطاعات متنوعة مثل النساء، والشباب، والأقليات، والفئات المهمشة.

مؤهلات في واحد من هذه المجالات على الأقل:

- الخبرة العملية وفهم الحقائق على أرض الواقع بشكل يميّز على أساس النوع الاجتماعي؛
- سجل حافل في مجال تمثيل النساء/المجتمع المدني؛
- تقديم المساعدة، أو الإنعاش المبكر، أو سبل العيش البديلة؛
- الوصول إلى الجماعات المسلحة و/أو الوقاية من التجنيد في الميليشيات؛
- نزع السلاح/إعادة التأهيل وأمن المواطن/المجتمع؛
- الخبرة في مجال الوساطة/صنع السلام - وبخاصة بين المجتمعات المحلية؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي ونشر ثقافة السلام؛
- التركيز على العدالة وقضايا المصالحة والعمل مع الضحايا؛
- قضايا الموارد، بما في ذلك الموارد الوطنية وحقوق ملكية الأراضي، مع فهم المجتمعات المحلية واحتياجات المرأة.

طبيعة دوائر المنصرين:

- قد تختلف المنظمات من حيث عمق دوائر مناصريها واتساعها، ولكن من المفيد إشراك المنظمات التي لديها:
- صلة بدائرة منصرين "على أرض الواقع"؛
- آليات تغذية مرتدة لإعلام المجتمعات المحلية والاستماع إليها، بما في ذلك الفئات المهمشة؛
- القدرة على تعبئة الرأي العام والتأثير عليه؛
- التمثيل المتنوع للنساء، والشباب، والأقليات، و/أو المناطق الجغرافية/الإثنية أو المجتمعات الدينية.

العائق الرابع:

"هذا لا يخص النساء."

القضايا العسكرية والأمنية "تقنية" و"غير ذات صلة" للنساء من بناء السلام.

يرى البعض أنّ المرأة لا تحتاج إلى أن يتم تضمينها في مفاوضات السلام لأنّ القضايا العسكرية والأمنية ليست ذات صلة بمخاوفها. وعلى العكس من ذلك، ثمة تصور بأن ما يسمى "قضايا المرأة" غير ذات صلة بجدول الأعمال الذي يركز على الأمن. ولكنّ هذه النظرة تتجاهل الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه القضايا في ديناميكيات الصراع - بدءًا من العنف الجنسي وصولاً إلى احتياجات المدنيين الأمنية في خلال وقف إطلاق النار. وعندما يتم تضمين المرأة في محادثات السلام، تقوم باستمرار بتوسيع مجموعة القضايا التي سيتم مناقشتها، وتطرح قضايا الأمن والتنمية على المدى الطويل والقصير. ويساعد ذلك في نهاية المطاف على الدفع نحو اتفاق أكثر شمولية وسلام أكثر دوامًا.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. الإشارة إلى أن غالبية الموضوعات التي تطرحها النساء متعلقة بالأمن، بما في ذلك المعرفة بالمناطق المزروعة بالألغام، والتهديدات، والاحتياجات الأمنية للمدنيين، وهذه موضوعات قد لا تطرحها الجهات الفاعلة المسلحة.
٢. تسليط الضوء على فهم النساء العميق لأنماط العنف المتغيرة ورسدهنّ للمخاطر؛ غالبًا ما تكون النساء أكثر حركةً في حالات النزاع ويتمتعن بمعرفة محلية ثمينة للمشاركة بها.
٣. ملاحظة ارتباط النساء الوثيق بمجتمعاتهنّ، مما قد يجعلهنّ أعضاء ممتازين في فرق وقف إطلاق النار ومراقبته.

٤. تذكر أنّ النساء من بناء السلام يكنّ عادةً محلّ ثقة في مجتمعاتهنّ؛ يستطعن دعم مسوحات التصور وجمع معلومات قيمة عن آراء المدنيين بالتهديدات الأمنية، وعمليات وقف إطلاق النار، وغيرها من المسائل.
٥. إدراك واقع أنّ العنف الجنسي المرتبط بالنزاع هو في كثير من الأحيان عامل رئيسي يفاقم الصراع ويجعل من اتفاقات وقف إطلاق النار هشة؛ وإذا تمّ تناول هذه المسألة في خلال محادثات السلام، يستطيع ذلك بناء الثقة في عملية أوسع والحدّ من الضرر إذا فشلت المحادثات.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠، أطلق مجلس الشعوب في مينداناو فريقًا ممثلًا له يتألف من النساء فحسب كمكوّن لحماية المدنيين وتمّ نشره لمراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار. وأتت أول ٣٠ امرأة من خلفيات إثنية ودينية متنوعة من مختلف أنحاء الفلبين. وكان العديد منهنّ قد مارس ضغطًا كبيرًا لتحقيق اهتمام أكبر بتجارب المرأة في الحرب والانضمام إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. تراوحت أعمار هؤلاء النساء بين ٢٠ و٦٢ عامًا، وقد تمّ نشرهنّ في جميع أنحاء المناطق المتضررة من النزاع في مينداناو مع ولاية واضحة تقضي بمراقبة سلامة المجتمعات المدنية، وضمان احترام أطراف النزاع لقدسية أماكن العبادة، ورصد إيصال المساعدات إلى السكان المحليين والنازحين، وتعميق الملكية المحلية لعملية السلام والاقتناع بها. وفي حين شكك بعض القادة العسكريين والدينيين بالنساء في البداية، كانت ردود الفعل المجتمعية إيجابية. وبحكم تنوع أعضاء الفريق، كنّ يقمن بسدّ الفجوة بين الطوائف المتحاربة المختلفة، وبما أنّهنّ عشن الحرب، كنّ يتمتعن بتعاطف كبير مع المدنيين، والتزامًا بهم، وباستعداد لإشراك الجيش والمتمردين بشكلٍ بناء.

العائق الخامس:

أنا هنا بفضل كفاءاتي.

عندما تقول المندوبات: "نحن لا نمثل النساء."

قد لا تأتي مقاومة الشمولية (inclusivity) من الجماعات المسلحة أو الجهات الفاعلة التابعة للدولة فحسب، بل أيضًا من داخل المجتمع المدني، مما يسبّب توترات بين المندوبات أو الممثلات ومنظمات المجتمع المدني. ففي بعض الحالات، تحاول المندوبات النأي بأنفسهنّ عن النساء على الأرض، خوفًا من اعتبار تواجدهنّ على الطاولة عنصرًا رمزيًا للمرأة وليس نتيجة لعملهنّ الشاق والجدير. ومن المهم أن نتذكر أنّ مجرد تواجد امرأة على الطاولة لا يجعلها تلقائيًا ممثلة لجميع النساء في بلدها ولا يضمن أنها على صلة بمجتمع بناء السلام.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. تشجيع المندوبات على البقاء على اتصال بالنساء من بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني التي دعمت وصولهنّ إلى هذه المكانة.
٢. وضع مدوّنة لقواعد السلوك تربط المندوبات بالمجموعات التي أوصلتهنّ إلى مناصب قيادية ودعمت تعيينهنّ. وهذا الاتفاق شبه الملزم سيبيّن مهمتهنّ المشتركة لعملية السلام.
٣. تقديم الدعم والتوجيه للنساء اللواتي يحصلن على مقاعد إلى طاولة المفاوضات، والاستثمار في التدريب الفردي وعلى المدى الطويل، حتى لو كان ذلك يتطلب استخدام تدابير مبتكرة لتمكين المرأة من العمل في حالات خطرة من الناحية الجسدية. تزويد النساء بالمعرفة والمهارات في المجالات ذات الصلة بهذا الصراع على وجه الخصوص. لن يعزّز ذلك من عملية السلام فحسب، بل سيكسبها مصداقية أكبر أيضًا.
٤. توفير التدريب الاستراتيجي على تحقيق تأثير في المحادثات؛ على سبيل المثال، يجب على المندوبات بذل جهد لسدّ فجوة النوع الاجتماعي والاتفاق مع حلفاء ذكور، بغض النظر عن مكانتهم أو أقدميتهم.

تتمتع الممثلات بالقدرة على أن يكنّ من أكبر مناصرات حقوق المرأة وآراء المجتمع المدني، ولكنهنّ يحتجن إلى الدعم والمعرفة ليكنّ فعالات متى يبلغن مناصب قيادية. وقد تمّ ذلك بشكل مختلف تمامًا في الصراعات الحالية. ففي جنوب السودان، قامت النساء المعينات بقطع العلاقات مع المجتمع المدني والجماعات النسائية واتبعت خط حزب الحكومة. ولكن في الفلبين، حافظت المفاوضات في مجلس الحكومة على علاقات متينة بالنساء من بناء السلام والمجتمع المدني، وربطن مساهمتهنّ مع محادثات السلام والمناقشات حول القانون الانتقالي في بانجسامورو.

العائق السادس:

"إقصاء النساء جزء من الثقافة"

"طاولة السلام ليست المكان المناسب للتعامل مع موضوع المساواة على أساس النوع الاجتماعي."

لو كان استبعاد النساء من عمليات السلام ظاهرة ثقافية، لرأينا اختلافات كبيرة بين كولومبيا، وسوريا، وبورما، وبوروندي - وهي أماكن مختلفة جدًا بعضها عن البعض الآخر. ولكن استبعاد المرأة عن صنع السلام مسألة مشتركة بين هذه الحالات كلها. إنه ظاهرة عالمية، مما يشير إلى أنه ثمة عوامل أخرى ذات صلة، ولا سيما أنّ طاولة السلام مكان يتم فيه التفاوض على السلطة وتقاسمها. ويرغب من ينضمون إلى الطاولة بالحد من المشاركين. فهم لا يرغبون في مشاركة السلطة ولا في التعرض للمساءلة من قبل قوات بديلة. وفي الوقت عينه، يزعم البعض أنّ طاولة السلام ليست بمكان لمعالجة المعايير الثقافية الحساسة، سواء من خلال مشاركة المرأة أو من خلال إدراج قضايا المساواة على أساس النوع الاجتماعي على جدول الأعمال. ولكن افتراض أنّ النساء لا ينضمن إلى الطاولة إلا للمطالبة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي غير صحيح.

كيفية التغلب على هذا العائق:

1. دحض هذه المزاعم بالإشارة إلى أنّ آثار الحرب قضايا تعني النساء والرجال. ففي مناطق الحرب، تتحدث النساء من بناء السلام في كثير من الأحيان عن احتياجات مجتمعهنّ، وبخاصة التهديدات التي تواجه الرجال.
2. ملاحظة أنّ النساء من بناء السلام يطرحن في كثير من الأحيان مسائل حاسمة ذات صلة للجميع (على سبيل المثال، تقاسم الموارد مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وإصلاح الشرطة، وإصلاح القطاع الأمني).
3. عقد اجتماع للنساء من بناء السلام لإبلاغهنّ بالمواضيع الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال والسعي للحصول على مدخلاتهنّ. لا يكفي التحدث معهنّ حول قضايا النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة.
4. سؤال الأطراف عن الخبرات المتنوعة واحتياجات النساء والرجال في دوائر مناصريهم في ما يتعلق بكل موضوع رئيسي على جدول الأعمال (حقوق ملكية الأراضي، والتسريح، وما إلى ذلك).

حدّدت الاتفاقات التي تم التوصل إليها على طاولة السلام خطة لمستقبل مجتمع بأسره، بما في ذلك النساء، والأقليات، والمجموعات الأخرى. إذا لم تحظ هذه الجماعات بتمثيل على الطاولة، تواجه خطر طرح مستقبلها على الطاولة والتفاوض عليه بدونها. لقد أدت محادثات السلام في آتشه إلى تصاعد قوة إسلامية دفعت بجدول أعمال رجعي ضدّ حقوق المرأة. ولا يمكن أن يأتي السلام الذي يتم التفاوض عليه لما يفيد مجموعة واحدة أو قطاعًا من المجتمع على حساب حياة قطاع آخر، ولا سيما إذا كان هذا القطاع يشكل نصف السكان أو أكثر.

القسم الثاني

أربعة جوانب إرشادية من أجل سلام أفضل: خطوات استباقية لتحقيق الشمولية (inclusivity)

كيف تُستخدم هذه الأداة ومتى:

من الأسهل وأكثر فعالية أن يتم تطبيق الشمولية (inclusivity) في أبكر وقت ممكن من بذل جهود الوساطة، وحتى قبل أن تبدأ العملية الرسمية عندما تكون الجهات الفاعلة وجداول الأعمال بعد متغيرة. ولكن لا يفوت الأوان أبدًا على ذلك.

في كل مرحلة من مراحل العملية، ثمة أربعة مجالات دعم مترابطة للعمل عليها في وقت واحد:

• تحديد التحليلات المختلفة، وفهم السياق، ومجموعة الجهات الفاعلة، وأغراض محادثات السلام التي قد تجول في أذهان أصحاب المصلحة المحليين.

• تقديم الدعم السياسي للشمولية في الحالات الرسمية وغير الرسمية؛

• تقديم الدعم الفني والخبرة لتعزيز مهارات التفاوض والقدرة على المشاركة في القضايا الموضوعية؛

• تقديم مساعدات لوجستية ومالية في الوقت المناسب للنساء من بناء السلام.

المقاربة الهيكلية لأداة السلام الأفضل للشمولية الفعالية تسلط الضوء على أربعة مجالات عمل للتفكير فيها في كل من مراحل عملية السلام:



أ. فهم سياق الوساطة

١. التعلّم عن محركات/أسباب النزاعات والسلام.

٢. السؤال عن التأثير المختلف للصراع على الرجال والنساء، وطريقة استجابتهم إليه، ونظرة الشعوب المحلية إلى المستقبل.

٣. ما هو تعريف السلام الذي يستخدمه المجتمع الدولي؟ كيف يمكن أن يكون ثمة عملية سلام إذا لم يكن السلام معرّفًا بشكل جيد؟

دانا ب.، ناشطة في مجال السلام (سوريا)

٣. تحديد مكانة الجهات الفاعلة، بما فيهم الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في مجال السلام، سواء كانت قائمة أو جديدة. طلب المساعدة من المجتمع المدني المحلي أو من الخبر في شؤون النوع الاجتماعي/الشمولية في مؤسستك.
٤. السؤال عن كيفية تمكّن المرأة من الوصول إلى السلطة والتأثير عليها بشكل علني أو خاص، بحيث تكون جهود التواصل مناسبة للسياق ولا تضعف من قوة المرأة.
٥. الاجتماع بالنساء من بناء السلام لطلب/تفويض (أ) تحليلهنّ للجوانب التي تميّز على أساس النوع الاجتماعي في موضوعات جدول الأعمال، (ب) تحديد الجهود السابقة التي تمّ بذلها لإشراك النساء، (ج) حلول لقضايا الأمن، والقضايا الإنسانية، وغيرها من القضايا الرئيسية.
٦. إشراك النساء من بناء السلام في استراتيجية الوساطة لثلاث تكون معزولة عن عمليات المسار الأول الرسمية.
٧. ضمان الوصول إلى النساء، والمجتمعات المهمشة، والمدنيين من مختلف أطراف النزاع، ودعم الجهود الدولية ومتعددة الأطراف لإجراء مشاورات على نطاق واسع، وتقديم مساحة خاصة بالنساء فحسب إذا لزم الأمر.

من المهم التنبه إلى:

- لا يكفي التحدث مع النساء عن "قضايا المرأة" - ينبغي الحصول على وجهات نظرهنّ بشأن القضايا كلها ودعوتهنّ لحضور المناقشات الموضوعية والتحدث فيها.
- من الأهمية بمكان أن يتم السعي نحو الحصول على ضمانات أمنية تقضي بأن لا الدول ولا الجماعات المسلحة ستهاجم، أو تضايق، أو تسجن، أو تضطهد النساء من بناء السلام اللواتي سيحضرن محادثات السلام، أو المشاورات، أو الاجتماعات التحضيرية. ينبغي أن يحصلن على الحماية، تمامًا كما الجماعات المسلحة.

النساء من بناء السلام يقومن بأكثر الأعمال خطورة.

السفير دون شتاينبرغ،
الرئيس التنفيذي لمنظمة تعليم العالم والمبعوث الأمريكي السابق إلى أنغولا

ب. منح الدعم السياسي للشمولية (inclusivity)

١. إدراج تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ في ولاية الوسيط. وجعل إشراك المرأة والمجتمع المدني معيارًا رئيسيًا للاختيار.
٢. الإشارة بشكل علني وخاص إلى التزام مؤسستك بقرار الجمعية العمومية حول الوساطة السلمية في المنازعات وجدول أعمال قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وإثباته.
٣. الالتزام بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي والخبرة في فريقك (٣٠% كحصة دنيا للنساء في فرق/وفود التفاوض)؛ السعي حول إشراك النساء من بناء السلام بناءً على خبراتهنّ.
٤. مشاركة نماذج/أساليب متعددة للشمولية مع أصحاب المصلحة والوسطاء جميعهم وتفسير سبب أهميتها. عدم الاعتماد على أسلوب واحد.
٥. دعوة النساء من بناء السلام إلى التحدث والمشاركة في الاجتماعات/المؤتمرات الدولية التحضيرية، أو الاستراتيجية، أو التنفيذية. توفير التحديثات، والدعم، والوقت للنساء للاستعداد.
٦. الدعوة إلى إشراك النساء من بناء السلام كموقعات على اتفاقات السلام - الإشارة إلى السوابق في ليبيريا، والصومال، وإيرلندا الشمالية.
٧. التأكد من تضمين مراعاة النوع الاجتماعي في اختصاصات الهيئات الانتقالية أو التنفيذية؛ ضمان العمل بالحصص أو غيرها من التدابير من أجل الإدراج الفعال للمرأة.
٨. إعداد اجتماعات منتظمة للنساء من بناء السلام أو استضافتها مع البعثات الدولية، والفرق الدبلوماسية، والمبعوثين، بما في ذلك في خلال المراحل السابقة للمحادثات ومراحل التنفيذ.
٩. إنشاء مجموعات عمل مواضيعية وطنية لتنفيذ الاتفاقات؛ إشراك مجموعة خاصة بالقرار رقم ١٣٢٥ لمراقبة وضمان مراعاة الفوارق فروقات النوع الاجتماعي وتعيين أعضائه في مجموعات مواضيعية أخرى، كما حصل في النيبال في العام ٢٠٠٧.
١٠. التخفيف من خطر المفسدين عن طريق دعم الجماعات النسائية المؤيدة للسلام وتمويلها لإبقاء التركيز على التنفيذ والتحذير من التطورات السلبية بعد التوقيع على الاتفاق.

من المهم التنبه إلى:

- في حال دعوة شيوخ مثل الزعماء الدينيين أو قادة عشائر إلى محادثات المسار الأول أو الثاني، ينبغي التشاور مع النساء من بناء السلام حول القادة الذين يتحلون بالمصداقية، والاحترام، واحترام حقوق الإنسان وقيم المساواة.
- حتى لو كان مجال توسيع نطاق المشاركة في المحادثات الرسمية محدودًا، ينبغي الانخراط مع النساء من بناء السلام على أساس منتظم، وثابت، ومنهجي في مراحل العملية كلها.

- التكاليف الإنسانية، والأمنية، والسياسية للعمليات الحصرية، والتي هي أكثر عرضة للفشل، تجعل الشمولية شرطاً منطقيًا للدعم السياسي والمالي.
- ينبغي أن تشمل كل زيارات مجلس الأمن الدولي لبلد معين لقاءات مع منظمات المجتمع المدني والنساء من بناء السلام للاستماع إلى وجهات نظرهم.

ينبغي النظر في استخدام قوة ضغطك الخاصة للدعوة إلى إشراك المرأة. وعلى حدّ قول كاري آبي، السفير النرويجي السابق إلى أفغانستان: «إذا كانت النرويج ستأتي بالأفغان إلى طاولة السلام، ستكون مشاركة النساء شرطاً مسبقاً.» ونتيجة لهذا الدعم السياسي، تمّ إشراك النساء في الوفد.

الإطار ٤. الممارسات الجيدة لاختيار ممثلي المجتمع المدني

غالبًا ما تشير الجهات الفاعلة الدولية إلى مشكلة تحديد ممثلي المجتمع المدني والنساء في عمليات السلام باعتبارها عائقًا رئيسيًا لإشراك هاتين الفئتين. وكما هو مبين في العائق الثالث، غالبًا ما أذت الأسئلة على غرار 'من هن النساء؟' وكيف يمكننا ضمان التمثيل الفعال؟ وفكرة إذا دعونا واحدة، علينا أن ندعوهم جميعًا إلى استبعاد كامل المجتمع المدني (وبخاصة المجموعات النسائية) الناشط والملتزم بإنهاء الصراع.

من الناحية المثالية، ستحصل منظمات المجتمع المدني المحلية على فرصة الاجتماع وانتخاب ممثليهم، كما حصل في غواتيمالا وإيرلندا الشمالية. يمكن أيضًا اللجوء إلى المشاركة المفتوحة والمقاعد المعلن عنها، ولكن هذه الأساليب مستحيلة في حالات أخرى.

يبني هذا الإطار على الإطار الثالث بعنوان 'المعايير النموذجية لتحديد مجموعات المجتمع المدني' ويعرض الممارسات الجيدة لاختيار المشاركين والممثلين وفقًا لممارسي السلام العاملين على المستوى العالمي:

١. تحديد مكانة الجهات الفاعلة استنادًا إلى التقييمات الميدانية والاتصالات المحلية والدولية الموثوقة للتحقق من الصحة/المصادقية.
٢. وضع معايير اختيار بالتشاور مع الجهات الفاعلة المحلية (انظر الإطار ٣)؛ قد تفتقر المقاربات من المكانات الأعلى إلى الأدنى إلى الشرعية. ينبغي جعلها محددة وقابلة للتحقيق، وضمان إدراج مراعاة فروقات النوع الاجتماعي ضمن الأولويات.
٣. التواصل مع الفئات غير التقليدية، ولا سيما الشبكات الدولية التي تُعنى بالنساء، والسلام، والأمن للوصول إلى النساء من بناء السلام.
٤. تجنب إلحاق الضرر الناجم عن (أ) دعوة الأفراد البارزين أنفسهم؛ (ب) الحد من المتحدثين باللغة الإنجليزية؛ (ج) عدم ضمان التوازن الجغرافي/الإثني؛ (د) عدم التشاور أو شرح مبررات الاختيار.
٥. إرسال الدعوات إلى المنظمات - وليس إلى الأفراد - وطلب تحديد/انتخاب ممثليها بنفسها بحسب القضية المطروحة.
٦. إن أمكن، إجراء مشاورات وطنية موازية يمكن تحديد الممثلين من خلالها.
٧. إنشاء دوائر الاتصال والتغذية المرتدة لإبقاء الناس على علم، حتى في حال كان الإطار الزمني قصيرًا. شرح السبب الذي يمنع دعوة الجميع إلى كل فعالية.
٨. دعوة منظمات المجتمع المدني المحلية إلى الاجتماعات الدولية على أساس مجالات خبراتها (منظمات الإغاثة إلى المؤتمرات الإنسانية على سبيل المثال).
٩. احترام عمليات الاختيار التي وضعتها منظمات المجتمع المدني وعدم تجاوز قراراتها.

ج. توفير الدعم الفني

١. التأكد من أنّ المستشارين التقنيين (فريق الاستعداد التابع للأمم المتحدة علي سبيل المثال) وقيادة الوساطة يتمتعون بفهم لمراعاة النوع الاجتماعي في مجال خبرتهم من خلال (أ) جعل هذا الفهم أحد معايير التوظيف وجزءاً من ولايتهم؛ (ب) توفير التدريب الرسمي؛ (ج) توقع عقد شراكة مع مستشارين في شؤون النوع الاجتماعي/الإشراك.
٢. تقديم أوراق إعلامية تميّز على أساس النوع الاجتماعي حول كل المواضيع الجوهرية التي قد تنشأ في محادثات السلام. التشاور مع الأطراف المتحاربة والنساء من بناء السلام لصياغة هذه الأوراق.
٣. البحث عن مبعوثين يتمتعون بسجل حافل في إشراك النساء من بناء السلام ودمج نظرة تميّز على أساس النوع الاجتماعي في المجالات الجوهرية وتعيينهم.
٤. تعيين مستشار أعلى مخصص في شؤون النوع الاجتماعي/الإشراك يتمتع بخط إبلاغ مباشر للمبعوث ويكون عضواً في الفريق السياسي.
٥. التوصية بتعيين مستشار محايد في شؤون النوع الاجتماعي/الإشراك في محادثات السلام ويكون مسؤولاً عن إبلاغ الأطراف المتفاوضة كلها.
٦. تزويد النساء من بناء السلام ببناء القدرات بشأن القضايا التقنية (مثل هياكل الحكم ووقف الأعمال العدائية)، بما في ذلك مهارات الوساطة والتفاوض. وينبغي متابعة ذلك لتتمكن النساء من أن يصبحن منفذات ومراقبات.
٧. تسهيل بناء التحالفات بين النساء من بناء السلام بدون دمجهنّ في كتلة واحدة. ينبغي العمل مع هيئة المرأة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتقديم هذا الدعم.

من المهمّ التنبيه إلى:

- تقييم الوسطاء بحسب جودة تنفيذهم لجدول الأعمال قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في المجالات الرئيسية لعملية السلام.
 - النظر في تعيين ضابط اتصال (مع معلومات اتصال علنية) في فريق الوساطة وتوكيله بمهمة إعلام المجتمع المدني والنساء من بناء السلام والاستجابة إليهنّ، مما يمكنهم من التواصل بشكل منتظم ومباشر مع الوسيط أو المبعوث.
- دعوة لوسطاء مشتركين بين الرجال والنساء كنموذج للقيادة الشاملة. وتقدّم عملية الوساطة في كينيا في العام ٢٠٠٨، بقيادة غراسا ماشيل وكوفي عنان، سابقة مهمة.

د. توفير الدعم اللوجستي والمالي

١. تقديم الدعم المالي المرن وفي الوقت المناسب للمنظمات المحلية من أجل تحقيق السلام الاستباقي. وإذا دعت الحاجة، ينبغي صرف الأموال عبر المنظمات غير الحكومية الدولية الموثوق بها والتي تتمتع بسجل حافل في مجال العمل على شؤون المرأة، والسلام، والأمن.
٢. الإسراع في طلبات التأشيرات، والخدمات اللوجستية، والدعم الأمني وتنسيقها للنساء من بناء السلام.

التشاور مع المجتمع المدني المتضرر لتحديد المخاوف الأمنية ومعالجتها.

٣. التأكد من حصول النساء من بناء السلام اللواتي يحضرن الفعاليات الدولية على بطاقات مرور ذات صلة وإمكانية دخول فسحات الاجتماعات.
٤. توفير رواتب للنساء من بناء السلام، ليس لحضور فعاليات عملية السلام فحسب، بل أيضاً لرعاية أسرهنّ في المنزل.
٥. توفير الترجمة الفورية في الاجتماعات كلها وترجمة المواد ذات الصلة، بما في ذلك الوثائق الفنية التحضيرية، إلى اللغة أو اللغات المحلية.
٦. تخصيص موارد طويلة المدى لجعل شبكات النساء من بناء السلام مستدامة - وبخاصة في خلال فترة التنفيذ عندما تكون معرفتهنّ التقنية العميقة وخبرتهنّ المحلية بالغتني الأهمية في كل قطاع.

خاتمة: تغيير الممارسات والنماذج

سيكون من الصعب دائماً إسكات المدافع، ووقف القنابل، والاتفاق على إنهاء حرب بحيث يمكن أن تترسّخ ثقافة سلام حقيقية، ولكن إذا ما تُرك ذلك للأقلية التي تؤمن بالعنف كوسيلة لبلوغ السلطة، لن تنفك الحروب وأسبابها الجذرية بالتجدد. وفي حين أنه ثمة حاجة إلى أقلية عنيفة وتعبّر عن آرائها بقوة لإنهاء القتال، لا يمكننا تجاهل الأغلبية الصامتة في كثير من الأحيان، والسلمية، ولكن النشطة على حد سواء.

وحتى في خضم أكثر الصراعات بشاعةً وتعقيداً، كما في سوريا، وأفغانستان، والسودان، أو بورما، لا تنفك الغالبية العظمى من السكان تحافظ على السلام والحياة الطبيعية في حياتهم الخاصة وأسرهم. وفي كل وضع، تتمتع مجموعة فرعية صغيرة من المدنيين بالشجاعة والموارد الكافية للوقوف والعمل من أجل السلام في مجتمعهم والبلاد، مسلحين بقيمهم ومعتقداتهم. قد تكون وجهات نظرهم وأراؤهم متباينة، ولكن بحكم شجاعتهم، والتزامهم بوضع حد للعنف، ونظرتهم للمجتمعات المتجذرة في العدالة الاجتماعية والمساواة، يشكلون هم الجهات الفاعلة الحاسمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بهم على هذا النحو، وذلك بمنحهم حق المشاركة في المفاوضات في المستقبل.

يتطلب ذلك نقلة نوعية من المفهوم الضيق لمفاوضات السلام كعمليات أمنية وسياسية للاعتراف بضرورة أن تكون عمليات مجتمعية أيضاً. وحرّي بطاولة السلام أن تكون مساحة لتقسيم وتقاسم مسؤولية إعادة بناء المجتمع المتضرر من الحرب بدلا من أن تكون مكاناً لتقسيم السلطة وتقاسمها.

ومن المثالي بمكان أن نفترض أنّ عمليات السلام الحصرية قد تحقق السلام الدائم في حروب اليوم. بات إشراك الرجال والنساء من بناء السلام من المجتمع المدني ضرورة متزايدة للوقاية الفعالة من الصراعات المعاصرة، وحلها، وتحويلها. وتقدم أداة السلام الأفضل إرشادات عملية وخطوات استباقية لتحقيق الشمولية في الممارسة.

الملحق الأول قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن النساء، والسلام، والأمن^{٢٧}

القرار/العام	التركيز
٢٠٠٠/١٣٢٥	يقرّ بوجود صلة بين خبرات النساء في النزاعات والحفاظ على السلام والأمن؛ يحثّ على تولي النساء القيادة ومشاركتها على قدم المساواة في حل النزاعات وبناء السلام؛ يطالب بتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في عمليات السلام.
٢٠٠٨/١٨٢٠	القرار الأول الذي اعترف بالعنف الجنسي المرتبط بالصراعات كنتكتيك حرب؛ يشدد على ضرورة زيادة دور المرأة في صنع القرار المتعلقة بمنع الصراعات وحلها.
٢٠٠٩/١٨٨٨	يقوي أدوات تنفيذ القرار رقم ١٨٢٠، ويدعو الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص لشؤون العنف الجنسي في النزاعات؛ يعرب عن قلقه بشأن عدم وجود وسطاء إناث .
٢٠٠٩/١٨٨٩	يدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة أكثر في عمليات السلام لفترة ما بعد الصراع، فضلاً عن وضع المؤشرات، والقيام بعمليات الرصد والإبلاغ لقياس التقدم المحرز بشأن القرار ١٣٢٥.
٢٠١٠/١٩٦٠	يوفر نظام مساءلة عن العنف الجنسي في النزاعات؛ يشجّع الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية .
٢٠١٣/٢١٠٦	يوفر التوجيهات العملية بشأن التصدي للعنف الجنسي ويدعو إلى نشر المزيد من مستشاري حماية المرأة.
٢٠١٣/٢١٢٢	يدعو جميع الأطراف المشاركة في محادثات السلام لتسهيل المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في صنع القرار؛ يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع السلام عن طريق زيادة الموارد للنساء في مناطق الصراع؛ يعترف بالإسهامات الحاسمة من منظمات المجتمع المدني النسائية.
٢٠١٥/٢٢٤٢	تمّ إصداره في الذكرى الـ ١٥ ويعيد التأكيد على الالتزام بالقرار رقم ١٣٢٥؛ يسلط الضوء على دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف ، ويتناول التأثير المتباين للإرهاب على حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات.

٢٧. جدول مكثف منقول عن ماري أورابلي، وأنديرا أو سويلياهاين، وثانيا بافنهولز: Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz. "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes." معهد السلام الدولي (حزيران/يونيو ٢٠١٥).

الملحق الثاني الشركاء والمنظمات التي تُمثت استشارتها

شبكة (SEACSN)	أكاديمية فولك برنادوت	شبكة المرأة الأفغانية (عون)
سويس بيس	مؤسسة التسامح الدولي (FTI)	المركز الأفريقي للتسوية للبناء للنزاعات (ACCORD)
مبادرة المرأة السورية من أجل السلام والديمقراطية (SWIPD)	جيل في العمل	الوزارات الأفريقية للقيادة والمصالحة (ALARM)
إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة (UNDP)	الشبكة العالمية للنساء بناة السلام (GNWP)	اتحاد أثينا
أعضاء فريق الاستعداد التابع للأمم المتحدة والمؤلف من مستشاري وساطة	مبادرة الدبلوماسية الصامتة	مؤسسة بيرغوف
معهد السلام الأمريكي (USIP)	معهد الأمن الشمولي (IIS)	كاسا دي لا موهير
المرأة في العمل على ١٣٢٥ (نحن نتصرف ١٣٢٥)	المعهد الدولي للسلام (IPI)	مركز الوساطة للسلام
شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام (WANEP)	شبكة دعم الوساطة (MSN)	مركز الحوار الإنساني (HD)
الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF)	مبادرون: مواطنين فاعلين في سوريا	مركز الوساطة في أفريقيا (CMA)
SERAPAZ	موخيريس بور لا باز	مركز دراسات السلام والصراع (CPCS)
دراسات النزاعات في جنوب شرق آسيا	مبادرة السلام في نيبوي - أفريقيا (NPI-Africa)	موارد التوفيق (CR)
	معهد أوصلو لأبحاث السلام (PRIO)	مبادرة إدارة الأزمات (CMI)
	البحث عن أرضية مشتركة (SFCG)	منظمة EVE لتنمية المرأة

للاطلاع على لائحة شاملة للمنظمات الشريكة والاستشارات، الرجاء زيارة موقع www.betterpeacetool.org

الملحق الثالث موارد مفيدة

عن موضوع مشاركة المرأة وضع السلام:

رادهيكا كوماراسوامي Radhika Coomaraswamy، تجنب النزاعات وتحويل العدالة وضمان السلام: دراسة عالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of the United Nations Security Council resolution 1325 للأمم المتحدة، ٢٠١٥. <http://wps.unwomen.org>

ماري أوريلي، وأندريا أو سويليايهامين، وثانيا بافنهولز Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz، إعادة تخيل السلام: أدوار النساء في عمليات السلام "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes"، معهد السلام الدولي، ٢٠١٥.

ثانيا بافنهولز، وأنطونيا بوتير برانتيس، وكايت بوكانن Thania Paffenholz, Antonia Potter Prentice, Cate Buchanan، معلومات جديدة حول كمية إشراك النساء في عمليات السلام ونوعيته "Fresh Insights on the Quantity and Quality of Women's Inclusion in Peace Processes"، CCDD Policy Brief, 2015.

مشاركة المرأة في مفاوضات السلام: الصلة بين الوجود والنفوذ "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections Between Presence and Influence"، هيئة المرأة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢.

كريستين بيل وكاثرين أورورك Christine Bell and Catherine O'Rourke، اتفاقيات سلام أو مجرد أوراق؟ أثر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ على عمليات السلام والاتفاقيات المتعلقة بها "Peace Agreements or 'Pieces of Paper': The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and their Agreements"، International and Comparative Law Quarterly، ٢٠١٠، الجزء ٥٩، الرقم ٤، صفحة ٩٤١ إلى ٩٨٠.

ديزيري نيلسن Désirée Nilsson، إرساء السلام: دور أطراف المجتمع المدني في اتفاقيات السلام والسلام المستدام "Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace"، Accords and Durable Peace، ٢٠٠٩، الجزء ٢٨، رقم ٢، صفحة ٢٤٣ إلى ٢٦٦.

سانام ناراجي - أندريني سانام ناراجي-أندريني Sanam Naraghi-Anderlini، النساء بناة السلام: ما يفعلنه وما أهميته Women Building Peace: What They Do, Why it Matters، بولدر: Rienner Publishers، ٢٠٠٧.

عن موضوع المرأة، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، والمجتمعات السلمية:

حقهن في التعبير والاستماع إلى آرائهن: تمكين النساء والفتيات للوصول إلى ازدهار مشترك Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity، البنك الدولي، ٢٠١٤.

فاليري هادسن، وبوني بيلف-سبانفيل، وماري كابريولي، وتشاد ف. إيميت Valerie Hudson, Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli, and Chad F. Emmett، الجنس والسلام Sex and World Peace، نيويورك: Columbia University Press، ٢٠١٢.

تشتمل اللائحة التالية على قائمة بالمنظمات التي تتمتع بالخبرة في مجال شؤون مشاركة المرأة وتحافظ على شبكات من النساء من بناة السلام:

شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني (icanpeacework.org)، والشبكة الدولية للنساء بناة السلام (gnwp.org)، ومعهد الأمن الشمولي (inclusivesecurity.org)، وبرنامج صانعة السلام (womenpeacemakersprogram.org)، ونساء للسلام (peacewomen.org).

آراء في أداة السلام الأفضل

- "هذه الأداة مهمة جدًا. هذا ما كنا نحتاج إليه منذ سنوات."
- سيلا إلوورثي، إحدى بناءة السلام ومؤسسة مجموعة أكسفورد للأبحاث
- "هذا التقرير مثير للاهتمام إلى حد كبير... قد يكون أفضل ما كتب على الإطلاق."
- السفير كاري آس، السفير الترويجي إلى الولايات المتحدة
- "عمل ممتاز استفاد من قدر كبير من البحوث الواقعية والحكمة."
- يوسف محمود، مستشار أعلى في معهد السلام الدولي
- أداة السلام الأفضل متميزة بحق... إنها ثروة من المعلومات الجيدة ودليل سهل على الممارسين الاطلاع عليه... إنه بالفعل أفضل دليل شامل من هذا النوع ويشتمل على أدلة واسعة النطاق من مختلف الأماكن الجغرافية."
- السفير دون شتاينبرغ،
الرئيس التنفيذي لمنظمة تعليم العالم والمبعوث الأمريكي السابق إلى أنغولا

لم نحتاج إلى أداة السلام الأفضل؟

- "عند إقصاء المجتمع المدني والنساء من العملية السياسية، تكمن المخاطرة في عدم حصول أي عملية سلام على الإطلاق."
- السيناتور موبينا جافر، سيناتور كندي ومبعوث كندي سابق إلى السودان
- "نحتاج إلى التساؤل بشأن طريقة تحقيقنا السلام. ليست المحادثات الهادفة إلى وضع حدّ للقتال مماثلة لما نحتاج إليه لتمكين السلام."
- روزا إيميليا سالامانكا، المدير التنفيذي لمؤسسة الأبحاث والعمل الاجتماعي والاقتصادي (CIASE)، كولومبيا

ICAN International
Civil Society
Action
Network

For women's rights, peace and security

شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني

1779 Massachusetts Ave, NW Suite 710

Washington DC 20036 USA

www.icanpeacework.org